A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/12/10 REV.
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 21 يوليو 2017

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثانية عشرة
جنيف، من 4 إلى 6 سبتمبر 2017

الترتيبات المؤسسية لمعالجة التعديات على الملكية الفكرية على الإنترنت في الدول الأعضاء في الويبو

مساهمات من إعداد إيطاليا وجمهورية كوريا وتايلند والمملكة المتحدة ويوروبول والجمعية الأمريكية لقطاع الأفلام السينمائية

1. اتفقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (اللجنة)، في دورتها الحادية عشرة، على أن تتابع النظر في مواضيع منها "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة شاملة وفعالة".

2. وتتضمن هذه الوثيقة مساهمات، أعدتها أربع دول أعضاء (إيطاليا وجمهورية كوريا وتايلند والمملكة المتحدة) وعضو واحد من غير الدول ومنظمة مراقبة واحدة، بشأن آليات الإنفاذ التي تهدف إلى كبح نمو تجارة السلع المتعدية على الملكية الفكرية على الإنترنت وإيجاد حل لهذه التعديات السرية الهوية والسريعة وعابرة الحدود. وتشمل الآليات التي نوقشت إنشاء وحدات شرطة متخصصة واعتماد تحقيقات قائمة على الاستخبارات وإنشاء منصات مؤتمتة تسهل الرصد عبر الإنترنت وجمع البيانات واتباع نهج "تتبع الأموال" لتعقب التدفقات النقدية وحجب المواقع واستهداف أسماء الحقول المتعدية على حقوق الملكية الفكرية والتدابير الطوعية والتعاون عبر الحدود بين وكالات الإنفاذ وأصحاب الحقوق والوسطاء عبر الإنترنت.

3. وتبين المساهمات المقدّمة من أجهزة الشرطة (الوطنية والإقليمية) ومكاتب الملكية الفكرية ومكتب المدعي العام والقضاء وأصحاب الحقوق، التحديات التي تقف أمام إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت، وتعدد الجهات الفاعلة المشاركة فيه والتعاون الوثيق في التصدي لهذه التعديات التي تكون ذات طابع عابر للحدود الوطنية في أكثر الأحيان. وتؤكّد المساهمات أهمية اتباع نهج شامل متكامل وضرورة تعزيز احترام الملكية الفكرية.

4. وترد المساهمات حسب الترتيب التالي:

تجارب إيطاليا في مكافحة التعديات على حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت.....3
الترتيبات المؤسسية المنفذة في جمهورية كوريا للتصدي لانتشار السلع المقلدة على الإنترنت.....11
تحديات التقاضي في قضايا التعدي على الملكية الفكرية عبر الإنترنت: وجهة نظر مكتب المدعي العام لتايلند.....17
أوامر حجب المواقع الشبكية: تجربة المملكة المتحدة.....22
الترتيبات التي تتخذها المؤسسات لمواجهة التعديات على الملكية الفكرية على الإنترنت- تجربة يوروبول.....28
التدابير الطوعية لقطاعات الصناعات للحد من القرصنة على الإنترنت.....34

[تلي ذلك المساهمات]

تجارب إيطاليا في مكافحة التعديات على حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت

مساهمة من إعداد الكولونيل فينشنزو توزي، رئيس الوحدة الخاصة لحماية الملكية الفكرية، الشرطة المالية، والدكتور ستيفانو فاكاري، رئيس مديرية التفتيش المركزية لحماية الجودة ومكافحة التزوير في قسم المنتجات الزراعية الغذائية، وزارة السياسات الزراعية والغذائية والحرجية، روما، إيطاليا[*]

ملخص

تعد الشرطة المالية "Guardia di Finanza" أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون في إيطاليا، وهي تعمل تحت إشراف هيئة عسكرية تتمتع بصلاحيات محددة في الشؤون الاقتصادية والمالية، استنادا إلى سلطات خاصة ممنوحة لها بموجب القانون. وقد التزمت الشرطة المالية بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية؛ بهدف الحد بصورة ملموسة من مستويات السلع المقلدة في إيطاليا وفي الاتحاد الأوروبي. في عام 2014، أنشأت نظام معلومات لمكافحة التقليد (SIAC). ويتألف النظام من منصة تكنولوجية متكاملة مزودة بقاعدة بيانات تحتوي على معلومات تاريخية وإحصائية، كما تحتوي على صور ووثائق ومعلومات وإحالات تتعلق بالمرافق بشأن العلامات والمنتجات جُمعت لغرض الاستخدام العملي الفعال. ويجري الآن استكمال المراحل النهائية من تطبيق المكتبة الإلكترونية للوسوم التجارية المزوّرة (كوليبري "COLIBRI") المخصص لذات الغرض، ومن شأن هذا التطبيق أن يسهل اتخاذ إجراءات محددة الأهداف ضد التعدي على الملكية الفكرية عبر شبكة الإنترنت، التي تمثل الآن الجبهة الجديدة للتقليد.

وتعد ممارسة التقليد على الإنترنت وعلى شبكات التواصل الاجتماعي أحد أخطر التهديدات التي تواجه استدامة حقوق الملكية الفكرية في المستقبل. ويمثل التعاون مع أصحاب حقوق الملكية الفكرية أحد صور الاستجابة الأكثر فعالية لمواجهة هذا التحدي. كما أن زيادة التعاون مع العاملين في مجال النظم الإلكترونية للمدفوعات أمر مطلوب لاستكشاف إمكانية اعتماد نهج "تعقب الأموال" في مجال الإنفاذ. كذلك، من المستحسن زيادة العمليات السرية، مثل عمليات الشراء الصوري.

إن مديرية التفتيش المركزية لحماية الجودة ومكافحة التزوير في قسم المنتجات الزراعية الغذائية هي السلطة المختصة في وزارة السياسات الزراعية والغذائية والحرجية المسؤولة عن منع تزوير المنتجات الغذائية ومكافحته. وأجرت مديرية التفتيش في عام 2016، 000 48 عملية تفتيش وفحوص تحليلية، وفحصت 427 53 منتجاً وفتشت 190 25 منتِجاً.

وقدمت مديرية التفتيش حلولاً فعالة للمشاكل المرتبطة بانتشار التعديات على الملكية الفكرية على الإنترنت، وهي تعمل لزيادة فعالية صكوك الاتحاد الأوروبي التنظيمية واستحداث أنماط عمل جديدة من خلال إقامة علاقات تعاون ومذكرات تفاهم لحماية تسميات المنشأ المحمية والمؤشرات الجغرافية المحمية بالتعاون مع أبرز منصات التجارة الإلكترونية مثل إي بي وعلي بابا وأمازون.

[*] إن الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

أولاً. تجربة الشرطة المالية

ألف. حقائق وأرقام

1. وفقا للبيانات الرسمية الصادرة عن وكالات الدراسات الاستقصائية، يصل حجم التعامل في ما يطلق عليه "صناعة السلع المقلدة" في إيطاليا إلى ما يقرب من سبعة مليارات يورو. ووفقا لدراسة استقصائية أجراها مركز "CENSIS" بالنيابة عن مكتب إيطاليا للبراءات والعلامات التجارية، المديرية العامة لمكافحة التقليد، وزارة التنمية الاقتصادية، تُقدر الخسائر في الإيرادات بما يقرب من 6.9 بليون يورو، أي ما يعادل تقريبا 2 في المائة من إجمالي إيرادات الدولة[1].

2. وقد أسفرت إجراءات الإنفاذ بقيادة الشرطة المالية[2] وأجهزة الشرطة الأخرى عن تحديد عنصرين مميزين يؤكدان الاتجاه الجديد لصناعة السلع المقلدة.

3. والعنصر الأول هو الزيادة الهائلة التي طرأت على حجم سوق السلع المقلدة في السنوات الأخيرة، حيث قفز حجم ما صادرته الشرطة المالية من منتجات مُقلدة أو خطيرة من 90 مليون في عام 2006 إلى ما يزيد على 393 مليون في عام 2015.

4. والعنصر المميّز الثاني هو التوسع الشديد في مجموعة المنتجات المتنوعة التي يجري تقليدها، التي لا تقتصر في الوقت الراهن على السلع الكمالية أو السلع الباهظة الثمن، عادة في قطاع الملابس، وإنما تمتد لتشمل أيضا السلع الاستهلاكية التي تُستخدم على نطاق واسع. لكن الجانب الأكثر إثارة للقلق هو ارتفاع عدد المنتجات المضبوطة التي تشكل خطرا على صحة المشترين وعلى السلامة العامة: ويشيع هذا الأمر خصوصا في الألعاب والمنتجات الخاصة بالرضع وفي الأدوية.

5. ويشير الإطار العالمي والربحية الهائلة الناجمة عن صناعة السلع المقلدة إلى اهتمام الجريمة المنظمة الكبير بهذه الصناعة وتورطها فيها بشكل متزايد على الصعيدين الوطني والخارجي على حد سواء.

6. وفي عام 2015 وحده، تقدم 416 9 فردا ببلاغات إلى السلطة القضائية بشأن التقليد، نصفهم من الإيطاليين (52.34 في المائة على وجه التحديد). إضافة إلى القيام بأكثر من 000 11 عملية إنفاذ أثمرت مصادرة أكثر من 393 مليون منتج.

7. وتؤكد أيضا العديد من الدراسات الاستقصائية أن الإنترنت ينبغي أن يُنظر إليه بحق على أنه "الجبهة الجديدة" للتقليد والقرصنة، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى السهولة البالغة في الوصول إلى الإنترنت، وسرعة إجراء المعاملات من خلاله، وما يكفله من إخفاء بدرجة كبيرة لهوية الموردين والعملاء. وفي السنوات الثلاث الماضية، صادرت الشرطة المالية أكثر من 5000 اسما من أسماء حقول الانترنت.

8. وتدعو جسامة حجم مشكلة التقليد واتجاهاتها التطورية الباعثة على القلق إلى اتخاذ تدابير مضادة تمتد جذورها في التعاون الدولي والتعاون بين المؤسسات. ومن هذا المنطلق، أُنشئت في عام 2004 منصة هامة متعددة الوكالات في مديرية الشرطة الجنائية المركزية، التابعة لوزارة الشؤون الداخلية، مما أثمر عن تبادل منتظم للخبراء بين الشرطة المالية والكارابينييري

---

[1] يمكن الاطلاع على حجم التقليد وخصائصه ومعلومات أخرى عنه في تقرير CENSIS النهائي 2012 – على الرابط:
http://www.uibm.gov.it/attachments/Dimensioni%2c%20caratteristiche%20e%20approfondimenti%20sulla%20contraffazione%20-%20Rapporto%20finale%20%282012%29.pdf.

[2] ينبغي تسليط الضوء على الخصائص المميزة لأسلوب عمل الشرطة المالية، الذي يتسم بما يطلق عليه "وحدات تنفيذ متعددة"، حيث تُمارس عدة سلطات عملها بشكل مشترك: (1) الشرطة الجنائية، تبدأ العمل بتفويض من السلطة القضائية أو من غيرها، وقد تشرع في العمل من تلقاء نفسها، ثم يفضي ذلك إلى تحديد قضية تتعلق بالقانون الجنائي؛ (2) شرطة الضرائب، تحقق في انتهاكات قوانين الضرائب؛ (3) الشرطة الإدارية، تحقق في الانتهاكات الإدارية.

"Carabinieri" وقوات الشرطة الحكومية، حيث يعمل الجميع ضمن فريق عمل يضم أيضا رابطة البلديات الإيطالية ورابطة المؤلفين والناشرين الإيطاليين (SIAE). ويجرى أيضا تعزيز أطر التعاون القائمة مع مكتب إيطاليا للبراءات والعلامات التجارية والمديرية العامة لمكافحة التقليد بوزارة التنمية الاقتصادية والمجلس الوطني لمكافحة التقليد.

9. كما أعدت وزارة التنمية الاقتصادية تقريرا بعنوان "الملكية الفكرية – تقرير مفصل للتحقيقات بشأن التقليد (مشروع إيبيريكو IPERICO)"[3]، وهو عبارة عن قاعدة بيانات متكاملة تسجل الأنشطة المضطلع بها لمكافحة التقليد.

10. وتقوم الشرطة المالية بمكافحة التقليد على امتداد ثلاث جبهات متميزة.

11. ويتمثل خط الدفاع الأول في نشر ضباط الشرطة المالية في المناطق الجمركية بهدف ضبط المتورطين في الإتجار غير المشروع في السلع المقلدة والخطرة من البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، قبل دخولها إلى الأسواق المحلية. ولا يخفى أن هذا التدبير بمفرده لا يمكنه التصدي لصناعة السلع المقلدة، إذ لا يفحص موظفو الجمارك سوى 10 في المائة فقط من السلع المستوردة جرّاء حجم التجارة الهائل.

12. والخط الثاني لمكافحة التقليد هو الرقابة الاقتصادية المنتظمة لإقليم الدولة، وتضلع بها دوريات الشوارع، التي تنسق مع سائر أجهزة الشرطة ووكالات الشرطة المحلية وتتعاون معها؛ لضمان التحرك السريع في كل مكان وفي توقيت مناسب ضد عمليات الاتجار البسيطة غير المشروعة والبيع بالتجزئة.

13. أما الجبهة الثالثة لمكافحة التقليد فتشتمل التحقيقات الفعلية التي تجريها وحدات شرطة الضرائب، التي لا تهدف إلى المصادرة عند نقاط البيع للجمهور، وإنما تهدف في المقام الأول، من خلال أنشطة استخباراتية قاطعة وجامعة، إلى تحديد النطاق الكامل لسلسلة التوزيع الوهمية؛ بغية تحديد قنوات استيراد السلع المقلدة، ومواقع الإنتاج غير المشروع، ومناطق تخزينها، وشبكات التوزيع الرئيسية. ويُعد هذا أهم جانب في أنشطة الإنفاذ التي تضطلع بها الشرطة المالية، إذ يتيح الفرصة لتفكيك الغطاء الذي تتخذه المنظمات الإجرامية ستارا لإخفاء المتورطين في هذه الجرائم، وإخفاء عائدات الأنشطة المخالفة، وإعادة استثمارها. كما تساعد التحقيقات على تحديد مواقع تجميع السلع المقلّدة.

14. وتتيح الصلاحيات المخولة للشرطة الاقتصادية والمالية اتباع نهج متعدد التخصصات، تشتد الحاجة إليه للتصدي لهذه الصور من الأنشطة غير المشروعة. ولما كان البعد المستعرض موجودا دائما في المسائل المتعلقة بالسلع المقلدة فإن تحقيق نتائج محسنة وبعيدة المدى ودائمة لن يكون ممكنا إلا من خلال منظور عالمي، يدعمه اتحاد متآزر من تحليل المخاطر، ومراقبة الأراضي والتحقيقات.

باء. تقليد السلع عبر الإنترنت

15. وأصبح تقليد السلع عبر الإنترنت ومن خلال الشبكات الاجتماعية يتخذ صورا مخادعة وخطيرة، وذلك لعدة جوانب. وتضم سلسة الأفراد المشاركين في التقليد من خلال الشبكات الاجتماعية ربات البيوت، وطلاب الجامعات، والعاطلين عن العمل، ينتمون إلى جميع الطبقات الاجتماعية ويعملون في جميع المهن، رغم أن غالبيتهم من الشباب. ويتخذ كثير منهم موقف محدد ثنائي الاتجاه نحو شراء السلع غير المشروعة. وفي كثير من الحالات قد يكون المشتري هو البائع في نفس الوقت والعكس صحيح.

16. وفيما يتعلق بسلاسل توريد سلع معينة غير مشروعة، تم تحديد نظامين رئيسيين لتخزين هذه السلع. الأول يُمثِّل الباعة الجائلين، الذين يعرضون نوعية رديئة من المواد، وعدد قليل من المواد المتوفرة في مخازن المُقلِد، ويقابل هذا دخل

[3] إيبيريكو IPERICO (الملكية الفكرية - تقرير مفصل عن التحقيقات بشأن التقليد).http://www.uibm.gov.it/iperico/home/

منخفض للغاية. أما الثاني فيتمثل في الباعة عبر الإنترنت، ويعرض سلعا أعلى جودة، ويدر دخلا أعلى؛ وقد يُعزى ذلك إلى زيادة سعة التخزين.

17. وفي حالات التقليد عبر شبكات التواصل الاجتماعي، عادة ما تتصدى الشرطة المالية لعمليات الشراء مستعينة بمعلومات استخباراتية أو معلومات مباشرة يقدمها أصحاب حقوق الملكية الفكرية. ونحن نؤمن بشدة بجدوى التعاون مع أصحاب حقوق الملكية الفكرية في مسائل الإنفاذ. ولهذا السبب، أُنشيء في عام 2014 إطار خاص على شبكة الإنترنت - وهو نظام معلومات مكافحة التقليد (SIAC)– الذي يمكن لجميع الشركات المُسجَلة أن تتبادل من خلاله المعلومات حول حقوق ملكيتها الفكرية.

18. ويمكن لجميع الوحدات الإقليمية للشرطة المالية الاستفادة من هذه المعلومات على الإنترنت؛ بغية تعزيز نتائج عمليات إنفاذ قوانين مكافحة التقليد ومكافحة القرصنة. ويوجد إجراءان مختلفان يمكن استخدامهما بالتناوب أو بصورة مشتركة. وقد شرعت هيئة المنافسة الإيطالية (مكافحة الاحتكار) في العمل بالإجراء الأول، أما الثاني فقد شرعت فيه السلطة القضائية. وفي كلتا الحالتين، تُسفر التحقيقات عن حجب مواقع الإنترنت، وتحديد هوية جميع المشاركين في الجريمة، وتعقب التدفقات النقدية ("تعقب الأموال")، و"تتبع المواقع المضيفة"، واتخاذ تدابير رأسمالية لأغراض القوانين الجنائية أو الضرائب.

19. ومن خلال نهج " تعقب الأموال"، يمكننا تحديد مصادر الدعم المالي للقرصنة والتقليد عبر الإنترنت وتجفيفها من خلال إعادة بناء مسارات التدفقات النقدية. علاوة على ذلك، قمنا بوضع استراتيجية جديدة للتحقيق تسمى "تعقب المواقع المضيفة". وفي هذا الأسلوب في التحقيقات، ما أن يتم تحديد موقع يعمل بصورة غير قانونية، يطلب المسؤولون من مقدمي خدمة الانترنت التحقق من وجود شركة استضافة أو أكثر مخصصة للمواقع الإلكترونية، والتحقق من استضافة الخوادم الخاصة الافتراضية (VPS)، والاستضافة السحابية وخدمات السيرفر. وبهذه الطريقة، يمكن التغلب على عقبة إخفاء الهوية في الخدمات الشبكية، وتحديد الفاعل المسؤول عن النطاق الذي يقوم بمعاملات غير قانونية.

20. وتقوم بإدارة جميع المعلومات المتعلقة بالتقليد عبر الشبكات الاجتماعية (مثل: أرقام الهواتف والمواقع الإلكترونية وعناوين البريد الإلكتروني والأشخاص والشركات المحددة والمعلومات المالية). وبعد إجراء تحقيقات مستفيضة، يمكن استصدار أوامر تفتيش من السلطة القضائية، تسمح بإجراء تحقيقات أعمق بشأن قضايا محددة، قد تشمل تفتيش الممتلكات الخاصة، وإجراء تحقيقات اقتصادية ومالية، وتحاليل جنائية حاسوبية، وتحقيقات في الحسابات المصرفية والبريدية. وعلى هذا، يمكن تجميع تقرير كامل يساعد على حسم أية قضية. ويعد نهج "تعقب الأموال" مفيدا بصورة خاصة في جمع هذه المعلومات. ويُتاح، قبل هذه العملية أو بالتوازي معها، خيار تنفيذ عمليات سرية - وبخاصة من خلال عمليات الشراء الصورية - بالتعاون مع أصحاب حقوق الملكية الفكرية. ومن مزايا هذا النهج إمكانية الحصول على معلومات مفيدة تتعلق بمنشأ السلع غير المشروعة، وهوية المُرسل، وكيفية عمل نظام الدفع. بيد أن ثمة دراسات إفرادية تشير إلى انتهاج المقلدين سياسة "صفر مخزون"، مما يزيد من صعوبة ضبط كميات كبيرة من المخزون المخالف بموجب مذكرة التفتيش.

21. وتشير دراسات إفرادية إلى استخدام المتعدين تدابير وقائية، مثل تغيير أرقام الهواتف كل شهرين أو ثلاثة أشهر، واستخدام الشبكات الاجتماعية في الاتصال المبدئي فقط بالمستهلكين، قبل الانتقال إلى وسائل أكثر تشفيرا يتعذر وصول الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون إليها. وغالبا ما يُستخدم نظام البريد العام في إرسال السلع غير المشروعة. أما المدفوعات فتتم عادة بالعملة الإلكترونية. وثمة أدلة تشير إلى اللجوء بصورة متزايدة إلى استراتيجيات أكثر ذكاء، مثل الدفع نقدا عوضا عن نظم التسديد، مما يزيد من صعوبة تتبع المدفوعات.

22. وثمة دراسة إفرادية إيضاحية عن مشكلة التقليد عبر الشبكات الاجتماعية، وهي قضية حدثت مؤخرا في صقلية تتعلق بزوج وزوجته في أواخر العشرينات من العمر، يبيعان ساعات فاخرة مقلدة من خلال ملف تعريفي على شبكة اجتماعية على الإنترنت. وخلال ثلاث سنوات جنى الزوجان أكثر من 000 750 يورو من بيع الساعات المقلدة. وبهذا المال

تمكنا من شراء سيارة فاخرة، وقاما بوضع ترتيبات لإنشاء شركة في الظل، بهدف غسيل الأموال المتأتية من عائدات الاتجار غير المشروع ذاتيا.

جيم. النهج الشمولي: نظام معلومات مكافحة التقليد (SIAC)

23. نظام معلومات مكافحة التقليد (SIAC) عبارة عن مشروع اشترك في تمويله المفوضية الأوروبية. وعهدت به وزارة الشؤون الداخلية إلى الشرطة المالية، تأكيدا للدور الرئيسي الذي تؤديه في هذا المضمار التنفيذي.

24. وإدراكا من الشرطة المالية لضرورة إنشاء نظام شامل، يضم جميع العناصر المؤسسية والجهات الفاعلة المشاركة في مكافحة صناعة السلع المقلدة والقرصنة، جاءت هذه المبادرة بعد الإقرار بأن مواجهة ظاهرة غير قانونية متعددة الأبعاد ومستعرضة مثل التقليد، لا يمكن أن تتأتى إلا إذا تضافرت جهود جميع الهيئات والجهات الفاعلة المشاركة في مكافحة هذه الصناعة مع جهود السلطات المعنية .

25. وبناء على هذا الأساس، تبلور مفهوم هذا المشروع بوصفه منصة محوسبة متعددة الوظائف، تتألف من تطبيقات مختلفة تهدف إلى أداء المهام التالية:

- توفير معلومات للمستهلكين بشأن مكافحة التقليد ومكافحة القرصنة،
- وتيسير التعاون بين الهيئات المؤسسية، لاسيما بين أجهزة الشرطة، بما في ذلك شرطة البلديات،
- وتسهيل التعاون بين الهيئات المؤسسية والشركات الخاصة.

26. ويستند المشروع أولا وقبل أي شيء إلى موقع إلكتروني يقدم صورة محدثّة للإجراءات التي تقودها مختلف الجهات المؤسسية الفاعلة، التي تتصدى لسوق التقليد والقرصنة، ويزود الموقع المستخدمين باقتراحات ونصائح عملية لتجنب شراء المنتجات المقلدة أو الخطرة. كما يُفسح المجال أمام أصحاب الملكية الفكرية للتعاون بنشاط في إجراءات الوقاية والمنع من خلال إرسال معلومات عن منتجاتهم التي تأثرت جرّاء التقليد – عن طريق تقديم صور وأوراق معلومات وتقارير الخبراء والمشورة التقنية وغيرها من الوسائل الأخرى – لتيسير رجوع الوحدات الإقليمية على الأرض إليها.

27. ومن المزمع إدخال منصة حاسوبية مخصصة للشرطة المالية ولسائر أجهزة الشرطة (بما في ذلك شرطة البلديات) في المشروع. ومن شأن هذه المنصة أن تقدم طرقا مبتكرة لجمع البيانات، وأن تتيح جمع جميع النتائج التنفيذية؛ لضمان تحليل المعلومات التي تكتسي أهمية خاصة للتحقيقات بصورة أكثر فعالية وفي الوقت المناسب.

28. وأخيرا، يجري وضع اللمسات الأخيرة لإطلاق تطبيق مخصص، وهو مكتبة العلامات التجارية المقلدة على الإنترنت (COLIBRI)، ومن شأن هذا التطبيق أن يتيح تنفيذ إجراءات مضادة أدق توجها ضد التقليد والقرصنة عبر الإنترنت، الذي بات الآن، من جميع النواحي، الجبهة الجديدة للتقليد.

ثانياً. تجربة مديرية التفتيش المركزية لحماية الجودة ومكافحة التزوير في قسم المنتجات الزراعية الغذائية

29. أدت منصات التجارة الإلكترونية (مثل إي بي وعلي بابا وأمازون) وشبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك وانستغرام ووي تشات، الخ) والمواقع الإلكترونية النظامية إلى تنامٍ هائل لفرص التسويق المتاحة لملايين المنتجين ومليارات المستهلكين. وفي قطاع الأغذية الزراعية، أدّى النمو العالمي للتجارة الإلكترونية إلى ثورة في السوق بإفساحه المجال أمام صغار المنتجين الإيطاليين بالوصول إلى أسواق بعيدة. وحفّزت الجاذبية الكبيرة لعلامة "صنع في إيطاليا" في جميع أنحاء العالم بشكل

واضح منتجين من بلدان أخرى على عرض سلع إيحائية أو انتحالية تحمل أسماء محمية أو أسماء توحي بوضوح إلى منشأ إيطالي لا يكون صحيحاً.

30. وكشفت دراسة حديثة أن ما يقارب ثلاثة مليارات شخص في العالم يستخدمون الإنترنت وأن ملياراً ومئتي مليون منهم يشترون عبر الإنترنت. وفي عام 2015، بلغت قيمة مبيعات المنتجات والخدمات على الإنترنت 671 1 تريليون دولار أمريكي و7.4 بالمائة من إجمالي مبيعات التجزئة، أي بزيادة بلغت 350 مليار دولار أمريكي عن العام السابق. ويُقدّر أن تزيد هذه القيم بأكثر من الضعف بحلول عام 2019 فتصل إلى 578 3 تريليون دولار أمريكي، أو 12.8 بالمائة من إجمالي مبيعات التجزئة.

31. وتضم مديرية التفتيش المركزية لحماية الجودة ومكافحة التزوير في قسم المنتجات الزراعية الغذائية (مديرية التفتيش) حوالي 800 وحدة و29 مكتباً في إيطاليا وستة مختبرات تحليل، جميعها معتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي. ومديرية التفتيش سلطة تفرض كذلك عقوبات في حالات الانتهاك الإداري في قطاع الأغذية الزراعية وتؤدي دوراً رئيسياً في مكافحة الجريمة المتصلة بالأغذية الزراعية وتجري العديد من التحقيقات الجنائية نيابة عن القضاء الإيطالي.

32. وتُنفّذ مديرية التفتيش في إطار أنشطة المراقبة، برنامج عمل خاص بشأن "مراقبة التجارة الإلكترونية المنظّمة في المنتجات الغذائية"، يرمي إلى حماية المستهلكين والتُجّار من المنافسة غير العادلة عبر التحقق من المواقع الإلكترونية والمعلومات الواردة فيها عن تسويق المواد الغذائية. وتشمل عمليات المراقبة المبيعات على الإنترنت وجميع أشكال الاتصالات، الهادفة إلى الترويج، المباشر وغير المباشر، للمنتجات الزراعية الغذائية على شبكة الإنترنت.

33. وتولي مديرية التفتيش اهتماماً بالغاً لحماية جودة المنتجات التي تحمل تسميات منشأ محمية ومؤشرات جغرافية محمية على شبكة الإنترنت. وتُحدّد المادة 13 من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2012/1151[4] عدداً من الأحكام المرتبطة بحماية المنتجات التي تحمل تسميات منشأ محمية ومؤشرات جغرافية محمية، تنص على أن الأسماء المسجلة محمية من أي استخدام تجاري مباشر أو غير مباشر لمنتجات جنيسة ومن أي سوء استخدام أو تقليد أو إيحاء أو أي ممارسة أخرى يمكن أن تضلّل المستهلك بشأن منشأ المنتج الفعلي.

34. وأجرت مديرية التفتيش في حوالي ثلاث سنوات من العمل أكثر من 800 1 عملية على شبكة الإنترنت في جميع أنحاء العالم من أجل حماية المنتجات الإيطالية وحققت نتائج مهمة تُبيّن في ما يلي.

35. واستفادت مديرية التفتيش بين عامي 2014 و2017 من الحماية الدولية التلقائية للمنتجات التي تحمل تسميات منشأ محمية ومؤشرات جغرافية محمية، فسّوت 248 حالة انتحال أو إيحاء أو سوء استخدام تجاري مباشر أو غير مباشر وإعلان مضلل بشأن الجودة أو المنشأ، الخ. وجرت التعديات في معظمها على شبكة الإنترنت. واتصلت المديرية في إطار تسوية هذه الحالات بسلطات 15 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (النمسا وبلجيكا وقبرص وفرنسا والدانمرك وفنلندا وألمانيا واليونان ولاتفيا وهولندا وبولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة وسويسرا).

36. وكما في حال الحماية التلقائية، وُضعت آلية تعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن حماية منتجات النبيذ التي تحمل تسميات منشأ محمية ومؤشرات جغرافية محمية (ومنتجات النبيذ الجنيسة) بموجب لائحة المفوضية الأوروبية رقم 2008/555[5]. وتنص المادة 82 (2) من هذه اللائحة على أن تُعيّن كل دولة عضو هيئة اتصال واحدة تكون مسؤولة عن

[4] لائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2012/1151 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس في 21 نوفمبر 2012 بشأن برامج الجودة للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية.

[5] لائحة المفوضية الأوروبية رقم 2008/555 التي تنص على قواعد مفصلة لتنفيذ لائحة مجلس أوروبا رقم 2008/479 بشأن التنظيم المشترك لسوق النبيذ من حيث برامج الدمج والتجارة مع البلدان واحتمالات الإنتاج ومراقبة سوق النبيذ.

الاتصال بالدول الأعضاء الأخرى ومع المفوضية. وترسل هيئات الاتصال طلبات التعاون بشأن مراقبة منتجات النبيذ أو تتلقى تلك الطلبات وتمثّل دولها في العلاقة مع الدول الأعضاء الأخرى. وشرعت مديرية التفتيش في 768 قضية تعدٍ حققت فيها نتائج مهمة.

التعاون مع منصات شبكة الإنترنت، إي بي وعلي بابا وأمازون

37. إن الأنشطة الأكثر ابتكاراً التي تضطلع بها مديرية التفتيش لحماية الأغذية الزراعية الإيطالية هي تعاونها مع أسواق التجارة الإلكترونية. وفي حين توفر التجارة عبر الإنترنت فوائد متعددة للمستهلكين والشركات بتوسيع الخيارات والاستثمارات الجديدة، فهي تُوجِد في المقابل حدوداً جديدة للتزوير يصعب مكافحتها بسبب تطور المعاملات الإلكترونية والانتشار المحتمل للسلوك غير المشروع خارج الحدود الوطنية.

38. ولمعالجة هذا الوضع، فعّلت مديرية التفتيش جميع أدوات الإنفاذ المتاحة: من رصد الانتهاكات إلى الالتزام بالتعاون مع دول أعضاء أخرى وصولاً إلى الحجج الأخلاقية.

39. ولا تفرض المادة 14 من التوجيه EC/31/2000،[6] على موفري خدمات الاستضافة على الإنترنت واجباً عاماً بمراقبة عمليات البيع على شبكاتهم لأنه لا يقع على عاتقهم واجب عام برصد الأنشطة غير المشروعة التي يمكن أن تنتهك حقوق أطراف أخرى. لكن حين يُدرك موفرو خدمات الاستضافة على الإنترنت وجود أنشطة غير قانونية على منصاتهم، فيتعين عليهم حذف المحتوى غير القانوني ومنع المستخدمين من الولوج إليه.

40. بالإضافة إلى ذلك، تشمل السياسات المؤسسية المعتمدة في الأسواق الكبيرة أحكاماً تسمح بتعليق حساب لمؤسسة إعلانية تسببت بأنشطة غير قانونية متعددة. وبناءً عليه، وضع موفرو خدمات الاستضافة على الإنترنت، لتجنب أي نوع من المسؤولية، أنظمة لحماية حقوق الملكية الفكرية تسمح لأصحاب الحقوق بالإبلاغ بأي تعدٍ: يُعرف هذا النوع من إجراء التظلم بإجراء " الإخطار والسحب".

41. أنشأت شركة إي بي برنامج التحقق من صاحب الحقوق الذي يسمح لأصحاب حقوق الملكية الفكرية (كحق المؤلف والعلامات التجارية والبراءات والمؤشرات الجغرافية المحمية) بالإبلاغ بأي انتهاكات لحقوقهم المشروعة. وتشارك مديرية التفتيش في هذا البرنامج بصفتها ممثلة لوزارة السياسات الزراعية والغذائية والحرجية، صاحبة حقوق الملكية الفكرية لتسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية الإيطالية المحمية، وهي قادرة على رصد أية إعلانات قد لا تتمثل للقوانين وطلب سحبها. بالإضافة إلى ذلك، استحدثت مديرية التفتيش صفحة إلكترونية خاصة بها على منصة أي بي لتتواصل مع المستخدمين بشكل مباشر وتعلمهم بالقوانين الأوروبية والوطنية الخاصة بالمعلومات الإلزامية عن المنتجات الغذائية الزراعية ومسائل حماية المنتجات المرتبطة بتسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية المحمية. وأفضى التعاون بين مديرية التفتيش وشركة أي بي عملياً إلى تبسيط الإجراءات بعد التوصل إلى مذكرة تفاهم تفيد بأن: تزوّد شركة إي بي مديرية التفتيش بنموذج إخطار بالانتهاك يمكن أن يُملأ وأن تذكر فيه خاصة المراجع المرتبطة بالانتهاك، ولا سيما "رقم المادة" الذي يُحدد السلعة غير القانونية التي رُصدت على المنصة. والخطوة الثانية هي إرسال إشعار كامل بالانتهاك إلى عنوان البريد الإلكتروني الخاص ببرنامج التحقق من صاحب الحقوق الذي يحذف القوائم غير المشروعة، إن ثبُتت مشروعية الطلب. ويتيح هذا النظام البسيط والفعال للإدارة بحذف السلع غير النظامية المُدرجة على منصة إي بي في وقت قصير جداً.

42. وبين عامي 2014 و2017، أبلغت مديرية التفتيش شركة إي بي بما يناهز 523 إعلاناً غير نظامي.

[6] التوجيه EC/31/2000 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 8 يونيو 2000 بشأن جوانب قانونية معيّنة لخدمات مجتمع المعلومات، لا سيما التجارة الإلكترونية، في السوق الداخلية (توجيه "التجارة الإلكترونية").

43. وعلاوة على ذلك، يُثبت التعاون بين مديرية التفتيش ومجموعة علي بابا أن إجراء عمليات مراقبة فعالة على شبكة الإنترنت أمر ممكن، بوجود أدوات ملائمة واتفاقات خاصة بين الأطراف. وفي شهر أغسطس الماضي، وُقّعت مذكرة تفاهم مهمة أقرّت بأن مديرية التفتيش هي "صاحبة حق" في المؤشرات الجغرافية الإيطالية، ما سمح لها بالانضمام إلى برنامج حماية الملكية الفكرية الذي يمكّن أصحاب الحقوق من تقديم شكاوى عبر الإنترنت بشأن تعديات على المنصة. وتحققت النتائج بوتيرة سريعة. وحُذف في الفترة بين عامي 2014 و2017، 103 قوائم غير نظامية في إطار مجموعة واسعة من القضايا.

44. وأخيراً وليس آخراً، أقامت مديرية التفتيش في النصف الأول من عام 2016 تعاوناً مرضياً مع شركة أمازون، دون توقيع مذكرة تفاهم معها. ويجري التعاون عبر تبادل تقارير تُرسل إلى الدائرة القانونية لشركة أمازون في أوروبا، بشأن انتهاكات لحقوق أوروبية رُصدت على منصاتها. وكانت النتائج في هذه الحالة أيضاً بارزة. وقد قُدّم حتى اليوم 168 إبلاغاً بقوائم غير نظامية توحي بأنواع نبيذ إيطالي تحمل تسميات منشأ أو مؤشرات جغرافية إيطالية محمية أو تسيء استخدامها.

45. وتعاونت مديرية التفتيش مع أكبر أسواق التجارة الإلكترونية على عدد إجمالي من 794 شكوى وبلغت نسبة النجاح في تسويتها 98 بالمائة.

46. ويبيّن هذا التعاون الابتكاري أن حماية المستهلكين والإرث الثقافي الأوروبي على الإنترنت أمر متاح. وتشكل العمليات التي قامت بها مديرية التفتيش والتي فاقت 800 1 عملية في السنوات الأخيرة لحماية الأغذية والأعلاف الإيطالية دراسة حالة مهمة في مجال حماية المؤشرات الجغرافية. وتُظهر معدلات النجاح العالية أن ثمة تقارب قوي في المصالح بين الأسواق التي تعرض منتجات تجارية أصلية على منصاتها ومنهجية مكافحة التزوير التي تتبعها مديرية التفتيش التي أثبتت فعالية عالية في "تنظيف" الأسواق الإلكترونية من المنتجات غير النظامية.

47. ولا يقل التعاون مع سلطات المراقبة أهمية عن التعاون مع الأسواق: فإلى جانب نسج علاقات وثيقة مع السلطات الأوروبية، أقامت مديرية التفتيش في السنوات الأخيرة اتفاقات عملية مع كل من إدارة الأغذية والأدوية الأمريكية ومكتب الضرائب المفروضة على الكحول والتبغ وتجارتها؛ والإدارة الصينية العامة المعنية بالإشراف على الجودة والتفتيش والحظر من أجل تعزيز معرفة المسائل المرتبطة بحماية المنتجات ذات تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية المحمية والحلول الأكثر فعالية لمكافحة التزوير.

الترتيبات المؤسسية المنفذة في جمهورية كوريا للتصدي لانتشار السلع المقلدة على الإنترنت

مساهمة من إعداد السيد ليم جون-يونغ، المدير المساعد لشعبة الشؤون المتعددة الأطراف، مكتب الملكية الفكرية الكوري (KIPO)، دايجون، جمهورية كوريا[*]

ملخص

تقع على عاتق مكتب الملكية الفكرية الكوري مسؤولية التصدي للضرر الناجم عن انتشار السلع المقلدة على نطاق واسع. ولمعالجة هذه المشكلة بفعالية، تم تنفيذ العديد من الترتيبات المؤسسية واستخدامها.

وأنشأ مكتب الملكية الفكرية الكوري شرطة تحقيق خاصة (SIP) معنية بالعلامات التجارية لتحسين إنفاذ القانون في مجال السلع المقلدة، وشُكّلت فرقة عمل لإنفاذ القانون على الإنترنت لتنظيم صفقات بيع السلع المقلدة على الإنترنت المشتبه فيها. كما أقام مكتب الملكية الفكرية الكوري نظاماً لرصد الملكية الفكرية على الإنترنت (IPOMS) ومركز إبلاغ عن السلع المقلدة ومجلساً لمكافحة التقليد.

ومع ذلك، توجد قيود تحد من إمكانية تقديم المجرمين إلى العدالة. ومن الضروري المضي قدماً نحو تحسين التعاون الدولي بهدف توقيف المجرمين وعرقلة مصادر توزيع السلع المقلدة.

ويعمل مكتب الملكية الفكرية الكوري باستمرار على رفع جهوده إلى أقصى حد لإنشاء نظام يعزز الابتكار الأصيل ومنع تسويق السلع المقلدة وتوزيعها وبيعها، ويخطط لتوسيع نطاق هذه المساعي.

أولاً. معلومات عامة

1. حقوق الملكية الفكرية (IPRs) مكون أساسي من مكونات القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات، وتعد مورداً مهماً قادراً على توفير مزايا ذات قيمة مضافة. غير أنه، مع تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، انتشر استخدام حقوق الملكية الفكرية بسرعة عبر العالم، بيد أنه وجه الانتباه أيضاً إلى السهولة التي قد تتم بها الانتهاكات في مجال حقوق الملكية الفكرية. ويقدر حجم سوق السلع المقلدة في الجمهورية الكورية بحوالي 4.3 مليار دولار أمريكي (تبلغ قيمة السلع الواردة من الخارج حوالي 2 مليار دولار أمريكي والسلع المنتجة محلياً حوالي 2.3 مليار دولار أمريكي).

2. ولا سيما أن بيع السلع على الإنترنت عبر خدمات الشبكات الاجتماعية (SNS) والهواتف المنتقلة يتزايد بسرعة مذهلة وارتفع تبعاً لذلك توزيع السلع المقلدة وبيعها. ومن الواضح أنه بما أن طبيعة الاتصالات بين الأفراد عبر خدمات الشبكات الاجتماعية تصبح أكثر تنوعاً، يحتاج توزيع السلع المقلدة غير القانونية الذي يجري أكثر فأكثر على المستوى الشخصي وبطريقة متطورة بإلحاح إلى تدابير وقائية.

[*] إن الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة العامة أو الدول الأعضاء في الويبو.

ثانياً. الأنشطة الرئيسية

ألف. شرطة التحقيق الخاصة المعنية بالعلامات التجارية وفرقة العمل لإنفاذ القانون على الإنترنت

3. عمل مكتب الملكية الفكرية الكوري بنشاط على تشكيل شرطة قضائية خاصة للقضاء على توزيع السلع المقلدة وتعزيز أسس حماية حقوق الملكية الفكرية. وفي 2010، شكل مكتب الملكية الفكرية الكورية شرطة تحقيق خاصة معنية بالعلامات التجارية كوسيلة لتعزيز إنفاذ القانون ضد السلع المقلدة، وأنشأ مكاتب في مدن سيول وبوزان ودايجون.

4. وفي نوفمبر 2011، أنشأ مكتب الملكية الفكرية الكوري فرقة عمل لإنفاذ القانون على الإنترنت وأمدّها بمعدات جنائية رقمية لتنظيم صفقات السلع المقلّدة على الإنترنت على نحو صارم وتوقيف بائعي السلع المقلدة على الإنترنت وعرقلة و/أو إغلاق مواقع الإنترنت الجانية.

5. وعلاوة على ذلك، عززت شرطة التحقيق الخاصة استراتيجيتها للتحقيق في صنع المنتجات المقلدة وتوزيعها على الإنترنت من خلال اتخاذ الخطوات التالية:

- إجراء تحقيقات بشأن مواقع الإنترنت التي تم إغلاقها أو عرقلتها مراراً وتكراراً لاشتباه في بيعها لسلع مقلدة؛
- إنشاء قاعدة بيانات وتحليل معلومات واردة من مواقع إنترنت تستضيف صفقات إعادة بيع لسلع مقلدة بطريقة متكررة تنفذها خوادم تقع في الخارج أو فرضت عليها العديد من العقوبات؛
- التعاون مع إدارة الجمارك الكورية لوضع تدابير حدودية ملائمة؛
- تشجيع مشغلي مراكز التسوق على الإنترنت على القضاء طوعاً على مواقع توزيع السلع المقلدة على الإنترنت والقيام طوعاً بمراقبة توزيع السلع المقلدة؛
- تقاسم المعلومات واتخاذ إجراءات صارمة مشتركة مع منظمات معنية أخرى من أجل تحسين الفعالية.

باء- نظام رصد الملكية الفكرية على الإنترنت

6. في 2010، أنشأ مكتب الملكية الفكرية الكوري نظام رصد الملكية الفكرية على الإنترنت، وهو نظام رصد على الإنترنت يقوم، بالتعاون مع وكالة حماية الملكية الفكرية الكورية (KIPPA)، وهي منظمة حكومية عضو في مكتب الملكية الفكرية الكوري، بكشف ومنع وعرقلة الوصول إلى قوائم السلع المقلدة المنشورة على الأسواق الكورية على الإنترنت وأسواق المزادات العلنية ومواقع التسوق على الإنترنت التي يملكها أفراد.

7. ويستخدم نظامُ رصد الملكية الفكرية على الإنترنت نظامَ رصد آلي يجمع معلومات من إعلانات البيع المنشورة في الأسواق الإلكترونية المفتوحة، ويكتشف السلع المقلدة بالاستعانة بكلمات الكشف الدلالية والقوائم السوداء ومعلومات الأسعار. وإذا اكتشف النظام وجود سلع مقلدة، تُبلَّغ الأسواق المفتوحة لتقوم طواعيةً بوقف بيع تلك السلع. وبعد التعرف على سلعة مقلدة ووقف بيعها، يحول النظام دون وقوع مزيد من المخالفات بوضع هوية البائع في القائمة السوداء. كما تمنع الشركات التي تُدير الأسواق الإلكترونية المفتوحة تسجيلات البائعين المدرجين في القائمة السوداء عن طريق رصد المعلومات الشخصية للبائعين.

8. وإذا ضبط نظامُ رصد الملكية الفكرية على الإنترنت موقعاً إلكترونياً للتسوق يتاجر في سلع مقلدة، يقوم الراصدون المحترفون بجمع أدلة على مبيعات إضافية ويطلبون من اللجنة الكورية لمعايير الاتصالات مراجعة الأمر. ويُمنع الوصول إلى الموقع الإلكتروني أو يُغلق نهائياً. ويمكن أن تتولى شرطة التحقيق الخاصة التحقيق مع بائعي السلع المقلدة الذين يكررون الإتجار فيها ويعملون على نطاق واسع، وذلك وفقاً لملابسات القضية.

9. وإضافةً إلى ذلك، يدأب المكتب الكوري للملكية الفكرية على تحسين عمل نظام رصد الملكية الفكرية على الإنترنت. وفي 2014، أدخلت وظيفة من أجل الوصول آلياً للوحة إعلانات الموقع المنشورة على مركز التسوق الإلكتروني والتقاط صور للمعلومات التي يمكن استخدامها كأدلة عن بيع سلع مقلدة. وفي 2015 ، أدرجت وظيفة تجميع معلومات عن عناوين الإنترنت لمراكز التسوق على الإنترنت التي تبيع سلع مقلدة. وتستخرج المعلومات من التجمعات الإلكترونية أو مواقع المدونات التي تحال بذلك إلى موقع بوابة إلكترونية، مما يسمح بتحديد واستخراج عنوان إنترنت البائع بالتقسيط على الإنترنت للسلع المقلدة. وفي 2016، وسع مكتب الملكية الفكرية الكوري نطاق عملية تجميع المعلومات التي يقوم بها نظام رصد الملكية الفكرية الكوري لتشمل العمليات الخاصة بالهواتف المتنقلة.

10. وفي 2016، منع المكتب الكوري للملكية الفكرية 5888 عملية بيع لسلع مقلدة في الأسواق المفتوحة وأغلق 368 موقعاً إلكترونياً للتسوق. ونجح أيضاً في مصادرة 31948 سلعة مقلدة، كان أغلبها ملابس وحقائب ومحفظات جيب وإكسسوارات للأزياء من تصميم علامات تجارية كورية وأجنبية شهيرة.

أنشطة مكتب الملكية الفكرية الكوري للإنفاذ الخاصة بمكافحة التقليد على الإنترنت

	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
الأسواق المفتوحة (عمليات البيع التي تم وقفها)	4,256	4,422	5,348	5,673	5,888	25,587
مراكز التسوق (المغلقة)	505	828	454	418	368	2,573
التهم الجنائية	109	117	41	170	159	596
البضائع المُصادَرة	25,949	9,099	3,182	38,007	31,948	108,185

11. ومن أجل وضع نظام رد سريع يمنع توزيع السلع المقلدة، عزز مكتب الملكية الفكرية الكوري قدرته على التحقيق بشأن المواقع الإلكترونية لبيع السلع المقلدة من خلال إقامة اتصالات خارج شبكة الإنترنت في إطار التحقيقات مع نظام رصد الملكية الفكرية الكوري. ويقدم هذا الأخير عناوين ومعلومات عن البائعين تتصل بالمواقع الإلكترونية الاحتيالية التي تتاجر في السلع المقلدة ويجمع أدلة عن مبيعات السلع المقلدة ويراقب المواقع الإلكترونية لبيع السلع المقلدة ويدعم إثبات أصالة السلع ويحسب القيمة الأصلية. وبالتالي يوفر نظام رصد الملكية الفكرية على الإنترنت معلومات مجمعة إلى شرطة التحقيق الخاصة من أجل دعم التحقيقات وتيسيرها.

إجراء دعم الإنفاذ لشرطة التحقيق الخاصة باستخدام نظام رصد الملكية الفكرية على الإنترنت

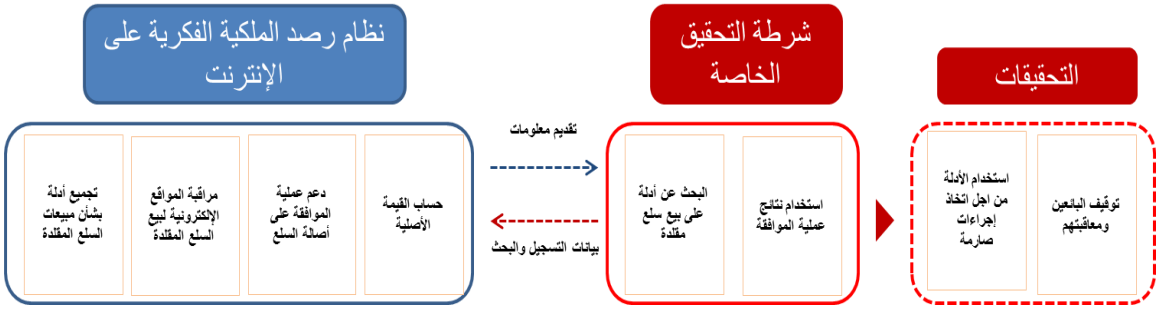

جيم. مركز الإبلاغ عن السلع المقلدة ونظام المكافأة على الإبلاغ عن السلع المقلدة

12. يشغل مكتب الملكية الفكرية الكوري مركز الإبلاغ عن السلع المقلدة بهدف القضاء على توزيع السلع المقلدة وتجميع معلومات بشأن صناعة السلع المقلدة وتوزيعها وبيعها. ويحدد مكتب الملكية الفكرية الكوري ما إذا كان محتوى التقارير الواردة على مركز الإبلاغ عن السلع المقلدة يمثل انتهاكاً لقانون العلامات التجارية أو قانون حظر المنافسة غير العادلة وحماية المعلومات التجارية السرية لجمهورية كوريا.

13. وإذا كانت الجريمة بسيطة، يتم التعامل مع التقرير باستخدام توجيهات إدارية، بما في ذلك التوصية بالتصحيح. وإذا كانت الجريمة خطيرة وخاضعة لمتابعة جنائية، ستجري شرطة التحقيق الخاصة المعنية بالعلامات التجارية تحقيقاً بشأن المشتبه فيه وترسل الملف الكامل للقضية إلى المدعي العام.

14. وفي حالة الجرائم المرتكبة على الإنترنت، من قبيل موقع إلكتروني أو مدونة إلكترونية، سيطلب مكتب الملكية الفكرية الكوري بأن تغلق اللجنة الكورية لمعايير الاتصالات الموقع الإلكتروني أو يسأل بأن تحذف البوابة الإلكترونية المحتوى المنشور على الإنترنت بعد التحقق من حدوث انتهاك فعلي على الإنترنت أم لا.

15. ولتيسير الإبلاغ عن السلع المقلدة وإذكاء الوعي العام بعدم قانونية السلع المقلدة، يشغّل مكتب الملكية الفكرية الكوري نظام مكافأة للإبلاغ عن السلع المقلدة منذ 2006. وقد يكون الإبلاغ بشأن صنع السلع المقلدة أو توزيعها أو بيعها، ويمكن أن يقدمه أي شخص.

إجراء إنفاذ بناء على ادعاء بشأن مراكز تسوق على الإنترنت

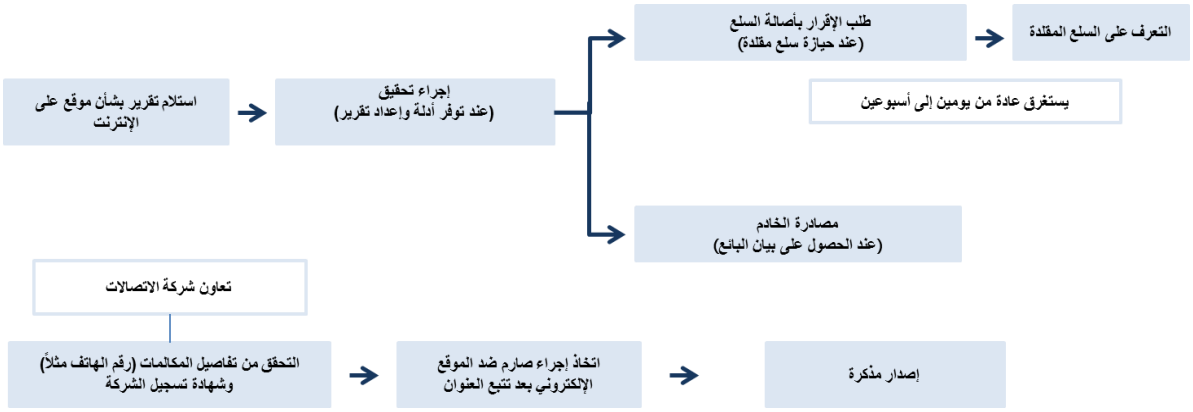

16. وفي 2016، أبلغ عن 23 قضية بيع على الإنترنت وبلغت قيمة المكافآت ما قدره 19.2 ألف دولار أمريكي. وبالمقارنة مع 2015، تُظهر بيانات عام 2016 زيادة بنسبة 228.6 في المائة في عدد القضايا المبلغ عنها و237 في المائة في قيمة المكافآت. ويعكس هذا التحليل الطفرة المسجلة مؤخراً في تنقل السلع المقلدة على الإنترنت.

مكافأة الإبلاغ عن سلع مقلدة في مبيعات على الإنترنت

2016		2015		2014		2013		2012		2011		2010	
المبلغ	القضايا	المبلغ	القضايا	المبلغ	القضايا	المبلغ	القضايا	المبلغ	القضايا	المبلغ	القضايا	المبلغ	القضايا
19.2	23	5.7	7	3.3	5	0.9	2	1.7	4	2.2	5	6.9	12

17. وبحلول 2016، قدم مكتب الملكية الفكرية الكوري مكافآت مجموعها 1.7 مليون دولار أمريكي على مدى 11 سنة وهي مدة تشغيله لنظام مكافأة الإبلاغ عن السلع المقلدة. وتبلغ القيمة الإجمالية للمنتجات الأصلية للسلع المقلدة التي صادرها النظام ما يناهز 2.8 مليار دولار أمريكي.

دال. مجلس مكافحة التقليد

18. للمساهمة في تبادل تجاري سليم، أنشأ مكتب الملكية الفكرية الكوري مجلس مكافحة التقليد، وهو نظام للتعاون بين القطاعين العام والخاص يتألف من 62 منظمة وشركة بما فيها وكالات مراقبة السلع المقلدة والشركات القابضة للعلامات التجارية ومشغلي الأسواق على الإنترنت والمنظمات ذات الصلة.

19. وعقد مجلس مكافحة التقليد حلقات دراسية حضرها جميع الأعضاء لتحقيق ما يلي:

- تقاسم المعلومات بشأن بائع المنتج المقلد على الإنترنت؛
- وضع قيود على توزيع المنتجات المقلدة على الإنترنت في مواقع بيع المنتجات المقلدة على الإنترنت وخدمات الشبكات الاجتماعية؛
- تيسير التعاون بين أصحاب العلامات التجارية ومشغلي الأسواق على الإنترنت من أجل دحض بائعي المنتجات المقلدة وقنوات توزيع المنتجات المقلدة على الإنترنت الناشئة.

20. وعلاوة على ذلك، شاركت كبريات الشركات الأعضاء في عمليات إنفاذ مشتركة، حيث فرقت بسرعة بين المنتجات الأصلية والمقلدة على الموقع مما ساهم في نجاح عمليات الإنفاذ المشتركة.

هاء. التعاون مع الأسواق الإلكترونية في الخارج

21. بسبب النمو السريع للأسواق على الإنترنت، يتواصل الإبلاغ عن الضرر الناجم عن توزيع السلع المقلدة الذي لا تتكبده الأسواق المحلية على الإنترنت فحسب بل الأسواق الأجنبية على الإنترنت أيضاً. وعليه، بدأ مكتب الملكية الفكرية الكوري في إيلاء انتباه لتوزيع السلع المقلدة في الداخل والخارج انطلاقاً من أسواق أجنبية على الإنترنت.

22. وعلى سبيل المثال، وقعت وكالة حماية الملكية الفكرية الكورية (KIPPA)، في أبريل 2014، مذكرة تفاهم مع شركة عالمية للتجارة الإلكترونية بهدف المساعدة على حل مشكلة السلع المقلدة المتداولة عبر الأسواق المفتوحة الأجنبية. والهدف الأساسي من مذكرة التفاهم هو تشجيع المبادلات التجارية الثنائية بين المنظمتين المرتبطة بحماية حقوق الملكية الفكرية وإقامة عملية تعاونية لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية ودعم الحملات العامة المشتركة لحماية حقوق الملكية الفكرية. وبوجه خاص، وفرت مذكرة التفاهم إجراء يمكن الشركة من اتخاذ تدابير لوقف بيع المنتجات المقلدة في حالة تقديم وكالة حماية الملكية الفكرية الكورية معلومات عن حدوث انتهاكات لحقوق الملكية الفكرية.

23. ونتيجة لذلك، في 2016، ساعدت وكالة حماية الملكية الفكرية الكورية الشركة على حذف 19621 منتجا مقلدا. وتبلغ قيمة المنتجات المصادرة حوالي 30.7 مليون دولار أمريكي وإذا ما أدرجت الأضرار الجانبية المتكبدة، من قبيل انخفاض حجم المبيعات وتزايد عدم الثقة في الشركات العالمية بسبب بيع السلع المزورة، فإنه من المتوقع أن يكون الهبوط الذي قد يسجله الطرفان من جراء آثار الحذف أكبر بكثير.

ثالثاً. التحديات والخطط المستقبلية

24. سيوسع مكتب الملكية الفكرية الكوري الدور الذي تؤديه شرطة التحقيق الخاصة وسيعزز فرقة العمل لإنفاذ القانون على الإنترنت التابعة له من أجل تتبع مواقع توزيع السلع المقلدة والتحقيق فيها بفعالية أكبر.

25. وفي حالة المنتجات المقلدة على الإنترنت، لدى معظم مواقع التوزيع على الإنترنت المعتادة خوادم في الخارج. ويواجه الإنفاذ الفعلي صعوبات عديدة لأنه، في الكثير من الحالات، وحده الرئيس الصوري يقيم محلياً في حين أن المدير الفعلي يظل في الخارج. وكثيراً ما تتوقف التحقيقات وتعتبر غير مجدية. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل جل المشتبه فيهم بيع السلع المقلدة حتى بعد منع الوصول إلى الموقع الإلكتروني، من خلال تغيير عناوين حقولهم إلى عناوين مشابهة.

26. ويتغير توزيع السلع المقلدة، حيث ينتقل من الأفراد أو التجار الصغار إلى شركات لديها اتحادات كبيرة. وهناك حاجة إلى تركيز المراقبة على هذا النوع الناشئ من الموزعين. وعلاوة على ذلك، فإن التجار من نوع الشركات، بعضهم لديه شراكات مع عصابات إجرامية، ينتجون السلع المقلدة ويوزعونها من أجل تمويل منظمات إجرامية. وبناء عليه، ثمة حاجة إلى مزيد من المراقبة شاملة للسلع المقلدة من أجل القضاء عليهم وتحسين التعاون الدولي لسد مصادر توزيع السلع المقلدة في نهاية المطاف.

27. ويخطط مكتب الملكية الفكرية الكوري للتركيز على عمليات التوقيف التي تستهدف الشركات التي تكرر التوزيع على الإنترنت بالتعاون مع المدعي العام. وسيعمل مكتب الملكية الفكرية الكوري، بوجه خاص، على تطبيق إنفاذ صارم ضد المجرمين الذين يعاودون ارتكاب الإجرام ويرمي لتعزيز التعاون مع المنظمات المحلية والأجنبية من أجل إقامة نظام تجاري عادل. وسيعزز مكتب الملكية الفكرية جمع المعلومات والإنفاذ ضد قنوات توزيع السلع المقلدة التي تستخدم الأسواق على الإنترنت وأسواق خدمات الشبكات الاجتماعية الناشئة حديثاً.

28. وبما أن إذكاء الوعي حيوي بالنسبة للقضاء على السلع المقلدة، يخطط مكتب الملكية الفكرية الكوري لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. ومن خلال مجلس مكافحة التقليد، هناك خطط لوضع تدابير تستهدف القضاء على توزيع السلع المقلدة على الإنترنت. وسيواصل مكتب الملكية الفكرية الكوري الاستماع للصعوبات التي سلط عليها الضوء مشغلو الإنترنت وأصحاب العلامات التجارية الذين يعانون من السلع المقلدة وسيوسع نطاق التعاون من خلال تنظيم حلقات دراسية ذات صلة. وعلاوة على ذلك، يخطط مكتب الملكية الفكرية الكوري للعمل بنشاط على تعزيز إذكاء الوعي بالأنشطة الرئيسية لمجلس مكافحة التقليد من أجل تشجيع المزيد من الشركات ومشغلي الإنترنت على المشاركة.

تحديات التقاضي في قضايا التعدي على الملكية الفكرية عبر الإنترنت: وجهة نظر مكتب المدعي العام لتايلند

مساهمة من إعداد السيدة دوانغبورن تيتشاكومتورن، مدعية عامة في إدارة الملكية الفكرية والتقاضي التجاري الدولي، مكتب المدعي العام، بانكوك، تايلند *

ملخص

واجهت تايلند على مر السنين مسألة التعدي على الملكية الفكرية. لذلك يُنظر إلى الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية في تايلند كمهمة ذات أولوية عليا وواحدة من القضايا التي يتعين حلها على وجه السرعة. من جهة أخرى، ثبت أنه يصعب التقاضي بشأن التعدي الإلكتروني بسبب الطابع العابر للحدود الوطنية لهذا الفعل وصعوبة الحصول على دليل مادي. وتعتمد سلطات إنفاذ القانون في تايلند على تحسين التعاون على الصعيدين الوطني والدولي. وهناك أيضا حاجة واضحة إلى أن تتيح تايلند مزيدا من الحرية للمدعين العامين ليتمكنوا من اتخاذ قرارات مجدية وتستهدف القضايا الأكبر والأهم. وأخيرا يُعتبر تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية أمرا أساسيا لحل المشكلة. ومن المهم أن نفهم ونعتقد أن التعدي على الملكية الفكرية مسألة خطيرة. وسيساعد هذا الفهم كثيرا على القضاء على أنشطة التعدي بطريقة مستدامة.

أولا. استعراض عام

1. تعتبر قضايا التعدي على الملكية الفكرية عبر الانترنت واحدة من المشاكل الرئيسية التي واجهت المدعين العامين التايلنديين في الآونة الأخيرة. وقد أنشأ مكتب المدعي العام إدارة الملكية الفكرية والتقاضي التجاري الدولي عام 1999 للتعامل تحديدا مع التعدي على الملكية الفكرية. وكان شكل التعدي على الملكية الفكرية سابقا ذا طبيعة مادية، حيث يمكن إلقاء القبض على الباعة المتجولين أو المصنعين للسلع المخالفة ومقاضاتهم. غير أن السنوات الأخيرة شهدت ارتفاعا كبيرا في التقليد والقرصنة عن طريق استخدام المنصات الرقمية في تايلند، مما يبدي التحول الواضح من التجارة على مستوى الشارع إلى التجارة الإلكترونية. وبينما ينبغي تشجيع التقدم المحرز في التكنولوجيا واحتضانه، فإن إساءة استغلال هذه الفرص الجديدة يمثل صعوبات تنطوي على تحديات وتعقيدات لا تصدق أمام المدعين العامين التايلنديين. وتزداد صعوبة التحقيقات في التعدي على الملكية الفكرية الذي يجري داخل حدود تايلند بسبب وجود عناصر أجنبية مرتبطة به ارتباطا وثيقا تحدث خارج حدود البلد. فعلى سبيل المثال، قد يتم تسجيل أسماء نطاقات مواقع الويب المخالفة في الخارج أو قد يستخدم بعض الجناة مقدمي خدمة الإنترنت خارج تايلند. ولا ينبغي التقليل من شأن صعوبات جمع مثل هذه الأدلة وإثبات الأنشطة المخالفة في المحكمة على أرض الواقع.

* الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفة، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

ثانيا. التشريع

2. انضمت تايلاند إلى الويبو عام 1989. وفيما يلي أهم قوانين الملكية الفكرية المعمول بها حاليا في تايلاند:

- قانون العلامات التجارية B.E. 2534 (1991)، المعدل عام 2016؛
- قانون الأسرار التجارية B.E. 2545 (2002)، المعدل عام 2015؛
- قانون حق المؤلف B.E. 2537 (1994)، المعدل عام 2015؛
- قانون حماية المؤشرات الجغرافية B.E. 2546 (2003)؛
- قانون حماية تصاميم الدوائر المتكاملة B.E. 2543 (2000)؛
- قانون حماية الأصناف النباتية B.E. 2542 (1999)؛
- قانون البراءات B.E. 2522 (1979)، المعدل عام 1999.

3. وتتماشى قوانين الملكية الفكرية التايلندية تماما مع المعايير الدولية. وتشمل التعديلات الأخيرة على تشريعات الملكية الفكرية ما يلي:

- قانون العلامات التجارية: يتضمن التعديل الذي أدخل مؤخرا على قانون العلامات التجارية التايلندي الصوت كإضافة جديدة إلى تعريف العلامة. ولذلك، أصبح الصوت الآن علامة تجارية قابلة للتسجيل في تايلند. وهناك أيضا مقتضى جديد ومحدد يتعلق بعملية إعادة التعبئة غير القانونية (جريمة وضع نسخة من المنتج في عبوته الأصلية)، مما يفرض عقوبات أشد بالمقارنة بالجريمة السابقة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

- قانون حق المؤلف: خضع قانون حق المؤلف التايلندي لبعض التنقيحات الهامة. وتشمل الأحكام الجديدة أحكاما تخص مكافحة التصرفات غير القانونية في ميدان السمعي البصري، وتدابير الحماية التكنولوجية، ومعلومات الإدارة الصحيحة، وتوفير الملاذ الآمن لمقدمي خدمات الإنترنت، واستثناء الاستخدام العادل، واستثناء الأشخاص المعوقين، واستثناء البيع الأول.

ثالثا. التقاضي بشأن الملكية الفكرية

4. تعتبر إدارة الملكية الفكرية والتقاضي التجاري الدولي في مكتب المدعي العام وحدة متخصصة تركز بالتحديد على التقاضي بشأن الملكية الفكرية والتقاضي التجاري الدولي. ويشمل نطاق الاختصاص القضائي للإدارة بانكوك والمناطق المجاورة، أي ساموت براكان، وساموت ساكورن، وناكورن براتوم، ونونثابوري، وباثوم ثاني. وبخصوص قضايا الملكية الفكرية التي تقع خارج نطاق الاختصاص المذكور أعلاه فيتولى معالجتها المدعون العامون في مكتب التقاضي في المكان الذي حدث فيه التعدي. وينزع المدعون العامون داخل البلد إلى التعامل مع جميع أنواع القضايا بدلا من الملكية الفكرية فقط.

5. وتستقبل الإدارة في المنطقة 000 2 قضية من قضايا الملكية الفكرية سنويا. وتتعلق الغالبية العظمى من هذه القضايا بالتعدي على العلامات التجارية وحق المؤلف. وهناك أيضا قضايا التعدي على براءات الاختراع وأسرار التجارة لكنها تبقى ضئيلة العدد مقارنة بالقضيتين المذكورتين سلفا.

ألف. عملية التقاضي

6. عندما يحدث تعد ما، يمكن لأصحاب الحقوق أنفسهم الشروع في الإجراءات القانونية ضد المتعدي، والتي يمكن أن تكون جنائية أو مدنية أو كليهما. وبدلا من ذلك، يمكنهم أن يلتمسوا إنفاذ القانون من خلال تقديم شكوى إلى ضابط التحقيق في الشرطة الملكية التايلندية أو في إدارة التحقيق الخاص التابعة لوزارة العدل. وسيجري الضابط تحقيقا شاملا ويجمع كل

الأدلة ذات الصلة. وبمجرد الانتهاء من التحقيق، ستُرسل القضية إلى المدعين العامين لاستعراض وقائع القضية وكذلك جميع الأدلة المتاحة المتعلقة بالقضية. ويجوز للمدعين العامين، في هذه المرحلة، أن يطلبوا من موظفي التحقيق إجراء تحقيق إضافي بشأن أية نقاط معينة يرى المدعون العامون أنها بحاجة إلى مزيد من التوضيح. وعند الانتهاء، يقرر المدعون العامون ما إذا كانت هناك أدلة كافية تثبت مخالفة الجاني في المحكمة. وإذا وُجد أن هناك أدلة كافية متاحة، سيتم إقرار الأمر بالمتابعة القضائية وستقدم شكوى إلى المحكمة المركزية للملكية الفكرية والتجارة الدولية[1] ضد المتهم (الذي أصبح الآن مدعى عليه). وبدلا من ذلك، إذا لم تكن هناك أدلة كافية، يُصدر المدعون أمرا بعدم المتابعة القضائية وترسل القضية مشفوعة برأيهم وأسباب عدم المتابعة القضائية إلى المفوض العام في الشرطة الملكية التايلندية أو المدير العام في إدارة التحقيق الخاص، حسب الحالة، ليستعرضا ما إذا كان ينبغي أن يوافقا على أمر المدعي العام. وإذا اتفق المفوض العام في الشرطة الملكية التايلندية أو المدير العام في إدارة التحقيق الخاص مع رأي المدعي العام، فإن أمر عدم المتابعة القضائية سيكون نهائيا. غير أنه إذا رأى المفوض العام في الشرطة الملكية التايلندية أو المدير العام في إدارة التحقيق الخاص أن هناك في الواقع أدلة كافية تثبت ارتكاب المخالفة تُعرض القضية على المدعي العام لإصدار أمر نهائي.

باء. التعدي الجنائي على الملكية الفكرية

7. هناك نوعان من المخالفات الجنائية في تايلند: المخالفات المعقدة وغير المعقدة. وفي سياق قوانين الملكية الفكرية، يعد التعدي على حق المؤلف مخالفة معقدة في حين أن أعمال التعدي الأخرى على الملكية الفكرية هي مخالفات غير معقدة. وهذا يعني أنه يمكن الشروع في قضايا حق المؤلف فقط بإيداع أصحاب الحقوق لشكوى. وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب المادة 66 من قانون حق المؤلف التايلندي B.E.2534، يمكن لأصحاب الحقوق سحب شكاواهم في أي وقت، ولكن عادة ما يقومون بذلك بعد الحصول على تعويض مُرض. وبعد سحب الشكوى، لا يتبقى للمدعين العامين سلطة التقاضي في هذه القضية. وستتوقف القضية بموجب المادة 39 من قانون الإجراءات الجنائية.

8. وتشمل قضايا التعدي الإلكتروني غالبا في تايلند التعدي على حق المؤلف والعلامات التجارية. وقد تجري أنشطة التعدي عبر المتاجر الإلكترونية. وغالبا ما تنبثق هذه المتاجر الإلكترونية من المتاجر الحقيقية حيث يقوم المتعدون ببيع أقراص رقمية مقرصنة تتضمن أفلام أو أغاني أو بيع البضائع المقلدة في متاجرهم الإلكترونية أو على مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك و إنستاغرام. ولا بد لأصحاب الحق أو المحققين في بعض الأحيان شراء كمية صغيرة من السلع المقلدة من أجل إثبات بيع البضائع المخالفة. ويجري الدفع عادة عن طريق التحويل المصرفي إلى الحساب الذي حدده البائع. وبعد إتمام عملية الدفع، يتم تسليم البضاعة عن طريق البريد، وسيتم الاحتفاظ بها كدليل لدعم القضية. يمكن أن تكون هناك أيضا متاجر رقمية حيث يمكن للمرء أن يدفع لتحميل كل ما هو مقرصن من أفلام أو ألعاب أو أغاني في نسق رقمي. وفي هذا السيناريو لا توجد هناك أدلة مادية يمكن الاعتماد عليها.

9. وفي كلا النوعين من التعدي، يجري استخدام التحويلات المصرفية في أغلب الأحيان كأساليب أساسية للدفع، بدلا من بطاقات الائتمان. وفي حالة مقدمي خدمات الإنترنت خارج تايلند يتم تقديم عناوين بريد إلكتروني مثل Gmail، أو Hotmail أو Yahoo. وتعرض بعض المتاجر رقم هاتف البائع في حين أن العديد منها لا تقوم بذلك لتجنب الكشف عن البائع وإمكانية متابعته قضائيا. وتعود أرقام الهاتف عادة، إذا أُشير إليها، إلى هاتف مسبق الدفع الذي لا يتطلب من المستخدم التسجيل ببطاقة الهوية. مما يعني أن الحصول على أدلة ثابتة من أجل ضمان الإدانة يُعد أمرا صعبا للغاية. ويبقى الدليل الملموس الوحيد هو معاملات الحسابات المصرفية لأنها يمكن أن تسمح بتتبع الأموال من حساب المشتري إلى حساب البائع. لذلك، غالبا ما يتم القبض على صاحب الحساب المصرفي وقد يواجه تهمة التعدي على الملكية الفكرية على اعتبار استلام هذه الأموال في الحساب المصرفي باسمه يعرضه ليعتبر متعد. ولسوء الحظ، هناك في الواقع بعض الحالات

[1] وللاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن تجربة المحكمة المركزية للملكية الفكرية والتجارة الدولية، انظر الوثيقة WIPO/ACE/11/7 وهي متاحة على الموقع التالي: http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=342836.

التي يتم فيها الاتصال بأفراد ويطلب منهم فتح حساب استلام مقابل رسوم رمزية. وتعقد هذه الأنشطة التحقيقات وتوفر للمدعين العامين أدلة ضعيفة وغير فعالة نتيجة لذلك.

رابعا. التحديات

ألف. الجريمة العابرة للحدود الوطنية

10. لا يمكن إنكار ما يعود به التقدم في التكنولوجيا من فائدة على المجتمع بوجه عام. ومع ذلك، يُعتبر هذا التقدم أيضا بمثابة مساعدة لا تقدر بثمن للمجرمين حيث تسهل لهم ارتكاب أنشطة التعدي على شبكة الانترنت. وقد أخذت مخالفة التعدي على الملكية الفكرية أشكالا أخرى، فعلى سبيل المثال، تحولت من المتاجر الحقيقية إلى المتاجر الإلكترونية التي لم يعد فيها التعرف على البائع سهلا حيث يختفي وراء عباءة عدم الكشف عن هويته. وغالبا ما تنطوي حالات التقليد والقرصنة على الإنترنت على تدخل أجنبي بمستويات متفاوتة. وعلى الرغم من اكتشاف الجريمة وارتكابها في تايلند، فمن المحتمل أن يكون مرتكب الجريمة يعمل من جزء آخر في العالم. ويُتوقع في مثل هذه الحالات أن يوجد الخادوم أو اسم النطاق خارج نطاق الاختصاص القضائي لتايلند، مما يجعل الأمر صعبا للغاية على سلطات إنفاذ القانون التايلندي لتعقب القضية بنجاح.

باء. الأدلة الرقمية وغياب سلطة التحقيق

11. يلعب حفظ وجمع الأدلة الرقمية قبل حذفها أو نقلها دورا هاما في عملية التحقيق في القرصنة الإلكترونية. ويحدث في مناسبات عدة أن يفشل المحققون في جمع المعلومات الهامة، ونتيجة لذلك، يتعين على المدعين العامين أن يأمروا بإجراء مزيد من التحقيقات في مرحلة لاحقة - عادة بعد سنة واحدة من حدوث التعدي - حول المسائل المتعلقة بالأدلة الرقمية. وهذا من شأنه أن يتيح الوقت الكافي جنائيا لحذف الأدلة. ومن شأن الاتصال الأولي الوثيق بين ضباط التحقيق والمدعين العامين أن يمكن المدعين العامين من توجيه ضباط التحقيق بشأن الأدلة التي تعتبر ضرورية للمحاكمة. وبهذا يمكن استهداف الأدلة وجمعها بسرعة قبل إزالتها أو حذفها.

جيم. عبء الإثبات

12. كما هو الحال في البلدان الأخرى، يتعين على المدعين العامين التايلنديين أن يثبتوا بما لا يدع مجالا للشك أن المتهم ارتكب فعلا جريمة معينة. ففي الجرائم التقليدية يمكن للمدعين العامين إحضار شهود عيان إلى المحكمة كمحاولة لإثبات ارتكاب المخالفة. غير أن الصعوبات واضحة في محاكمة قضايا التعدي الإلكتروني على اعتبار غياب أي شهود عيان أساسا لمعرفة المتعدي. وعلى سبيل المثال، على الرغم من قدرة المدعين العامين على إثبات حدوث التعدي من جهاز كمبيوتر معين، فإن تحديد الشخص الذي شغل الكمبيوتر في وقت التعدي قد يكون أمرا صعبا للغاية.

دال. غياب الموارد

13. أخذا بعين الاعتبار خصائص انعدام الحدود التي ينفرد بها عالم الإنترنت، فإنه من الصعب على سلطات إنفاذ القانون قمع أنشطة التعدي الإلكترونية. وتمكن سهولة تسجيل أسماء النطاقات أو إزالة الأدلة أو نقل المحتوى المخالف إلى مواقع أخرى في غضون بضع دقائق المتعدين من تجنب الكشف عنهم بسهولة. وتبرز الطبيعة السلسة التي تميز هذا التجنب نقص الموارد المتاحة للتصدي لهذه الأنشطة غير المشروعة.

خامساً. الحل المقترح لتحسين التقاضي بشأن قضايا التعدي الإلكتروني

ألف. تحسين التعاون

14. سمح التقدم في التكنولوجيا للتعدي على الملكية الفكرية بأن يصبح ظاهرة عالمية. ونظرا لحجم المشكلة وتعقيدها، من الواضح أنه لا يمكن لبلد واحد فقط معالجتها وحلها. وإذا كانت هناك نية للتصدي لأعمال التعدي بطريقة مجدية فلابد للبلدان الأخرى أن تلتزم وتساعد على الصعيدين الوطني والدولي.

باء. السلطة التقديرية للمدعين العامين

15. خلافا لبعض البلدان الأخرى، لا يتمتع المدعون العامون التايلنديون بالسلطة التقديرية في رفض قضية من المحققين بشرط الوفاء بالمتطلبات القانونية. ونتيجة لذلك، تروج العديد من القضايا الصغيرة في المحاكم وتخصص موارد محدودة لقضايا تدور حول قرص مقرصن واحد. ولو أُعطي المدّعون العامون التايلنديون سلطات تقديرية أكبر، لكان بمقدورهم توزيع الموارد عل قضايا أكثر أهمية. وفي المقابل، سيتعين على المحققين تقديم قضايا أكبر لكي يقبلها المدعون العامون. وسيشهد هذا النظام معالجة قضايا التعدي الأكثر أهمية مع التخصيص المتأني للموارد القيمة.

جيم. زيادة الوعي العام: إذكاء الاحترام للملكية الفكرية

16. أحدث هذا العقد الأخير تغييرا في تصور الشعب التايلندي للملكية الفكرية، حيث بدأ المزيد من المبدعين والمخترعين التايلنديين يتأثرون سلبا بالتعديات. وقد زاد ذلك من ضرورة التعجيل بحماية أصحاب الحقوق، بغض النظر عن جنسيتهم. ويجري حاليا الاعتراف بهذا الأمر وإقراره على نطاق أوسع. وينبغي أن يقترن تعزيز احترام الملكية الفكرية بخطة مستدامة طويلة الأجل لقمع التعدي على الملكية الفكرية. وإذا شعر المرء حقا أن التقليد والقرصنة جريمة على قدم المساواة مع السرقة، وينبغي إدانتها، فإن المستهلك لن يتعدى عن علم على حقوق الملكية الفكرية للآخرين.

سادساً. خاتمة

17. نظرا للتحديات التقنية المعقدة المذكورة أعلاه، لا يوجد هناك حل واحد وبسيط لردع المتعدين الإلكترونيين. ولذلك، ينبغي أن تتبع تايلند الحلول المقترحة بالانسجام مع برنامج نشط لتعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية. وسيكون التمسك الكامل بمبدأ احترام حقوق الملكية الفكرية هو العلاج النهائي والدائم ضد التعدي لأنه سيزيل السبب الجذري للتعدي على الملكية الفكرية.

أوامر حجب المواقع الشبكية: تجربة المملكة المتحدة

مساهمة من إعداد السيدة إليزابيث جونز، مديرية إنفاذ حق المؤلف والملكية الفكرية، مكتب الملكية الفكرية، نيوبورت، المملكة المتحدة[*]

ملخص

أصدرت محاكم المملكة المتحدة، في الأعوام الأخيرة، عدداً من الأوامر القضائية تلزم مزودي خدمات إنترنت محددين بحجب وصول المشتركين إلى مواقع شبكية محددة تنتهك حقوق الملكية الفكرية. وكانت قضية *شركة Twentieth Century Fox Film Corp & Ors ضد شركة British Telecommunications Plc*، *[2011]*، *دائرة الأموال بمحكمة العدل العليا لإنكلترا وويلز ((EWHC 1981 (Ch)* بمثابة اختبار بالنسبة لكبريات استوديوهات الأفلام التي نجحت في استصدار أمر قضائي يلزم شركة بريتيش تيليكوم (BT) بحجب وصول المشتركين إلى موقع شبكي اسمه Newzbin2. ومنذ هذه القضية الأولى، لم يعترض مزودو خدمات الإنترنت على الأوامر الملتمسة. ومتى كانت وقائع الطلبات مشابهة للقضايا التي أُصدرت فيها أحكام علنية مسببة، كان استصدار معظم الأوامر القضائية عن طريق إجراءات إدارية. وفي نوفمبر 2014، طالبت *شركة Cartier International AG & Ors في قضيتها ضد شركة British Sky Broadcasting Ltd & Ors*، *[2014]*، *EWHC 3354 (Ch)* بإصدار أمر قضائي يلزم مزودي خدمات الإنترنت بحجب الوصول إلى مواقع شبكية تبيع سلعاً تنتهك العلامات التجارية لشركة كارتييه. وتكتسي تلك القضية أهمية خاصة في المملكة المتحدة نظراً إلى عدم وجود أي تشريع ينص صراحة على ذلك النوع من أوامر حجب المواقع الشبكية التي تُنتهك فيها العلامات التجارية. وتعدّ تلك الأوامر أداة قيمة من حيث التدابير المتاحة لأصحاب الحقوق من أجل حماية حقوقهم المتعلقة بالملكية الفكرية وإنفاذها في المملكة المتحدة، ولكن يقتضي استصدارها جهداً كبيراً وتكلفة عالية، فلا يُلجأ إليها إلا ضد المواقع الشبكية التي ترتكب أشد الانتهاكات ضرراً.

أولاً. مقدمة

1. أصدرت محاكم المملكة المتحدة، في الأعوام الأخيرة، عدداً من الأوامر القضائية تلزم مزودي خدمات إنترنت محددين بحجب وصول المشتركين إلى مواقع شبكية محددة تنتهك حقوق الملكية الفكرية. وهذه الأوامر جزء من مجموعة من التدابير المتخذة للتصدي لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية شملت إنشاء وحدة شرطة جرائم الملكية الفكرية (PIPCU) لدرء جرائم الملكية الفكرية؛ واتخاذ تدابير طوعية منها صياغة مدونة قواعد الممارسات[1] لمنع توجيه مستهلكي المملكة المتحدة نحو مواقع شبكية تنتهك حق المؤلف، وتنظيم حملات توعية وتثقيف تشمل إتاحة الموقع الشبكي www.getitrightfromagenuinesite.org.

ثانياً. السياق التشريعي

2. تجيز تشريعات الاتحاد الأوروبي لأصحاب حقوق الملكية الفكرية التماس أمر قضائي ضد الوسطاء الذين تُستخدم خدماتهم لانتهاك تلك الحقوق. وتنص المادة 8 من التوجيه 2001/29/EC[2] على ذلك في حالات انتهاك حق المؤلف

---

[*] الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفَين، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] https://www.gov.uk/government/news/search-engines-and-creative-industries-sign-anti-piracy-agreement

[2] التوجيه 2001/29/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في 22 مايو 2001 بشأن توحيد بعض جوانب حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات: http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2001:167:0010:0019:EN:PDF.

أو الحقوق المجاورة، وتنص المادة 11 من التوجيه 2004/48/EC[3] على إصدار أمر قضائي في حالات انتهاك حقوق الملكية الفكرية.

3. وأُدمجت أحكام المادة 8 من التوجيه 2001/29/EC في قانون المملكة المتحدة عن طريق القسم 97A[4] من قانون حق المؤلف والتصاميم والبراءات لعام 1988. وعندما نُظر في إدماج أحكام التوجيه 2004/48/EC في قانون المملكة المتحدة، وُجد أن قانون المملكة المتحدة الساري ينص على ذلك النوع من الأوامر القضائية فلا حاجة إلى إضافة أحكام صريحة.

ثالثاً. الأمر القضائي الأول – قضية Newzbin2

4. احتُج بالقسم 97A لأول مرة في قضية *شركة Twentieth Century Fox Film Corp & Ors ضد شركة British Telecommunications Plc ، [2011]، دائرة الأموال بمحكمة العدل العليا لإنكلترا وويلز ((EWHC 1981 (Ch))*[5]، المشهورة باسم قضية Newzbin2. وكانت هذه القضية بمثابة اختبار بالنسبة لكبريات استوديوهات الأفلام التي نجحت في استصدار أمر قضائي يلزم شركة بريتيش تيليكوم (BT) (مزود خدمات إنترنت في المملكة المتحدة) بحجب وصول المشتركين إلى موقع شبكي اسمه Newzbin2. ودعم الطلب عدد من قطاعات الصناعة الإبداعية التي تواجه ارتفاعاً في انتهاكات حقوقها المتعلقة بحق المؤلف على الإنترنت.

5. وتلت قضية *Newzbin2* ادعاء ناجحاً بانتهاك حق المؤلف قدمته الاستوديوهات ضد شركة Newzbin Ltd في عام 2010. فكان موقع Newzbin موقع فهرسة على الإنترنت يستخدم شبكة يوزنت (Usenet)[6] ويتيح لأعضائه طريقة مبسطة للبحث عن مجموعة كبيرة من المحتويات الرقمية المنشورة عبر مزودي خدمات يوزنت والنفاذ إلى تلك المحتويات. وتمكنت استوديوهات الأفلام من استصدار أمر قضائي ضد شركة Newzbin Ltd للحد من مواصلة انتهاك حق المؤلف[7] إذ تبينت مسؤولية موقع Newzbin عن انتهاك حق المؤلف لأنه يسمح بنسخ أفلام المدعين؛ ويتيح لأعضائه المتميزين الحصول على تلك الأفلام ويتواطأ معهم على نسخها؛ ويوفر أفلام المدعين للجمهور.

6. وتوقف موقع Newzbin عن العمل، وخلفه موقع Newzbin2 في المكان نفسه وبطريقة العمل نفسها، مستمراً في تيسير انتهاك حق المؤلف على نطاق واسع. ونقل الموقع عملياته خارج المملكة المتحدة فخرج عن اختصاص محاكم المملكة المتحدة، وإن ظل موجهاً لجمهور المملكة المتحدة. ووجهت الاستوديوهات خطاباً إلى شركة بريتيش تيليكوم تطلب منها حجب الوصول إلى موقع Newzbin2 أو عدم الطعن في أي أمر قضائي يُستصدر لهذا الغرض. وقدمت إلى الشركة أدلة على عمل Newzbin2 إلى جانب ملخص *لقضية Newzbin*. وأشارت بريتيش تيليكوم إلى أنها لا تدعم انتهاك حق المؤلف أو تتغاضى عنه، ولكنها تحتاج إلى أمر قضائي قبل حجب ذلك النوع من الخدمات تفادياً لأي مسؤولية قانونية.

7. ومن ثم التمست الاستوديوهات أمراً قضائياً ضد شركة بريتيش تيليكوم، بصفتها وسيطاً وفقاً لأحكام القسم 97A من قانون حق المؤلف والتصاميم والبراءات، بوصفه السبيل الوحيد الفعال لمنع أو على الأقل تقليص مدى انتهاك حق المؤلف. ونفذت بريتيش تيليكوم ذلك الأمر باستخدام تكنولوجيا Cleanfeed – التي تستخدمها لحجب المواقع الشبكية التي تنشر صور اعتداءات على أطفال.

---

[3] التوجيه 2004/48/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في 29 أبريل 2004 بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية: http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2004:195:0016:0025:en:PDF.

[4] http://www.legislation.gov.uk/ukpga/1988/48/section/97A.

[5] http://www.bailii.org/ew/cases/EWHC/Ch/2011/1981.html.

[6] نظام لوحات إخبارية سابق، لكنه أقل شهرة من شبكة الإنترنت.

[7] *قضية Twentieth Century Fox Film Corp ضد شركة Newzbin Ltd، [2010]، EWHC 608 (Ch).*

8. وطرحت المحكمة مجموعة من الأسئلة للبت في طلب استصدار الأمر القضائي يلي بيانها:

- هل المدعى عليهم من مزودي الخدمات؟
- هل ينتهك المشغلون والمستخدمون حق المؤلف للمدعين؟
- هل يستعمل المستخدمون والمشغلون خدمات المدعى عليهم لارتكاب انتهاكات؟
- هل المدعى عليهم على علم بيّن بالانتهاكات؟

9. ونظرت المحكمة أيضاً في الأمر القضائي كوسيلة انتصاف متناسبة وفعالة ورادعة للانتهاكات.

10. وبعد أن أقرت بريتيش تيليكوم بأنها مزود خدمات، تبقى للمحكمة أن تبت في مسألتين رئيسيتين هما استعمال خدمات بريتيش تيليكوم لانتهاك حق المؤلف؛ وعلم بريتيش تيليكوم بتلك الانتهاكات. وخلصت المحكمة إلى أن زبائن بريتيش تيليكوم كانوا يستعملون خدماتها لانتهاك حق المؤلف، وأن ذلك كاف لإثبات أن بريتيش تيليكوم على علم بيّن باستعمال أشخاص لخدماتها لانتهاك حق المؤلف – ومن ثم لم يعد من الضروري إثبات علم الشركة بنوع محدد من الانتهاكات ولا انتهاك شخص معيَّن لمصنف معيَّن محمي بموجب حق المؤلف.

11. وخلصت المحكمة أيضاً إلى أن حجب موقع Newzbin2 أو منع الوصول إليه هو بمثابة مراقبة محددة لا مراقبة عامة. واعتُبر الأمر القضائي متناسباً، فعندما وازنت المحكمة بين الحق في حماية الملكية والحق في حرية التعبير المرسخين بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[8]،رجَّحت حق أصحاب الاستوديوهات (وغيرهم من أصحاب حق المؤلف) على حق Newzbin2 وبريتيش تيليكوم في حرية التعبير. وكانت تكاليف التنفيذ متناسبة بالنسبة لبريتيش تيليكوم (باستخدام تكنولوجيا Cleanfeed القائمة). وقبلت المحكمة حجة الاستوديودهات بأن استصدار الأمر القضائي مبرر حتى وإن منع وصول أقلية فقط من المستخدمين إلى موقع Newzbin2. ونظراً إلى حجم الجهود المبذولة والتكاليف المتكبدة لرفع الدعوى، لم يرجَّح أن يؤدي ذلك إلى سيل من طلبات استصدار أوامر قضائية مماثلة. وعليه، قُبل إصدار الأمر القضائي، وحُددت صيغته في جلسات لاحقة[9].

12. وبعد الفوز في تلك القضية، التمست الاستوديوهات أوامر قضائية مماثلة ضد سائر مزودي خدمات الإنترنت الرئيسيين في المملكة المتحدة[10].

13. وألزم طلب ثان مزودي خدمات الإنترنت بحجب النفاذ إلى موقع "خليج القراصنة" (The Pirate Bay)، (*قضية شركة Dramatico Entertainment Ltd & Ors ضد شركة British Sky Broadcasting Ltd & Ors، [2012]، (Ch) EWHC 268*). ولم يعترض مزودو خدمات الإنترنت على ذلك الطلب الذي قدمه ممثلو صناعة الموسيقى. ولم تُرفع دعاوى بانتهاك حق المؤلف على مشغلي الموقع، ولكن عُقدت جلسة استماع أولية نظرت في الأدلة المقدمة وخلصت إلى انتهاك مستخدمي الموقع ومشغليه لحق مؤلف المدعين. ورأت المحكمة أن تلك الجلسة كانت وسيلة معقولة لتناول تلك القضية تحديداً دون أن ترسخها كخطوة أساسية للقضايا المستقبلية. وقُبل الطلب بعد أن تبين أن الموقع يشارك المستخدمين مسؤولية ارتكاب الانتهاكات، حيث سمح لمستخدميه بنسخ المصنفات ونقلها إلى الجمهور انتهاكاً لحق المؤلف فتجاوز بذلك مجرد تيسير ارتكاب الانتهاكات أو المساعدة عليها. وخلصت المحكمة إلى أن المدعين غير ملزمين بالاتصال بمشغلي الموقع بوصفهم المدعى عليهم. إذ إن المادة 8(3) من التوجه 2001/29/EC والقسم 97A من قانون حق المؤلف والتصاميم والبراءات لم يفرضان أي شرط قضائي بالاتصال بمشغلي

[8] حق حماية الملكية (المادة 1 من البروتوكول الأول) والحق في حرية التعبير (المادة 10): http://www.echr.coe.int/Documents/Convention_ENG.pdf.

[9] http://www.bailii.org/ew/cases/EWHC/Ch/2011/2714.htm.

[10] Sky وBT وEE وTalkTalk و O2 (Telefonica) وVirgin.

الموقع أو مستخدميه أو إخطارهم بالدعوى المرفوعة.

ثالثاً. تطور الأوامر القضائية

14. منذ القضية الأولى (*Newzbin2*)، لم يعترض مزودو خدمات الإنترنت على الأوامر الملتمسة. ومتى كانت وقائع الطلبات مشابهة للقضايا التي أُصدرت فيها أحكام علنية مسببة، كان استصدار معظم الأوامر القضائية عن طريق إجراءات إدارية.[11]. وتناقش الفقرات التالية مجموعة مختارة من القضايا الرئيسية التي ساهمت في تطور الأوامر القضائية.

15. فقد تعلقت *قضية شركة The Football Association Premier League Ltd ضد شركة British Sky Broadcasting & Ors، [2013]، EWHC 2058 (Ch)*[12] بموقع شبكي اسمه FirstRow ويسهل الوصول إلى البث التدفقي للبرامج الرياضية التلفزيونية، بدلاً من استخدام طريقة الند للند كما في قضيتَي *Newzbin2* و*The Pirate Bay*. وخلصت المحكمة في تلك القضية إلى أن مشغلي الموقع لم يرتكبوا أعمال نقل إلى الجمهور (لأن مواقع شبكية أخرى تستضيف البث التدفقي) ولكنهم يشاركون مشغلي المواقع الشبكية المستضيفة المسؤولية عن ارتكاب تلك الأعمال.

16. وأما *قضية شركة Twentieth Century Fox Film Corporation & Ors ضد شركة Sky UK Ltd & Ors، [2015]، EWHC 1082 (Ch)*[13]، فقد أثارت مسائل جديدة ومختلفة: فإضافة إلى طلب إلزام مزودي خدمات الإنترنت بحجب الوصول إلى مواقع البث التدفقي وتلك التي تستخدم بروتوكول بيت تورنت (BitTorrent) (أي المواقع الشبكية المستضيفة)، شمل الطلب مواقع شبكية توفر تطبيق بوب كورن تايم (Popcorn Time) (وهو تطبيق مفتوح المصدر يمكِّن المستخدمين من تحميل أفلام ومحتويات تلفزيونية باستخدام بروتوكول بيت تورنت ومشاهدتها عبر مشغل وسائط مدمج). ولم تخلص المحكمة إلى أن مشغلي مواقع تطبيق بوب كورن تايم يقومون بأعمال نقل إلى الجمهور، ولا أنهم يسمحون بارتكاب الانتهاكات. غير أن المحكمة خلصت إلى أن مقدمي تطبيق بوب كورن تايم على علم بيّن بطبيعة التطبيق ويقدمونه كوسيلة أساسية لتمكين المستخدم وحثه على النفاذ إلى المواقع الشبكية المستضيفة، متسببين بذلك في أعمال النقل المخالفة بما يحملهم مسؤولية مشتركة عن انتهاكات حق المؤلف. فمُنح الأمر القضائي.

17. وأما *قضية The Football Association Premier League Ltd ضد شركة British Telecommunications Plc & Ors، [2017]، EWHC 480 (Ch)* فقد ركزت على البث غير القانوني لمباريات كرة القدم المنقولة على الهواء مباشرة عبر أجهزة الاستقبال الرقمية ومشغلي الوسائط الرقمية وتطبيقات الأجهزة المحمولة. وأوامر الحجب الاعتيادية غير قادرة على منع معظم الانتهاكات لأن تلك الأجهزة لا تحاول النفاذ إلى مواقع شبكية محددة، وإنما تتصل مباشرة بخواديم البث التدفقي باستخدام عناوين بروتوكول الإنترنت. ولا يكون الأمر القضائي سارياً إلا وقت البث المباشر للدوري الإنكليزي الممتاز (Premier League). ويمكن "تحديث" قائمة الخواديم المستهدفة بأمر الحجب كل أسبوع، فيتسنى إدراج خواديم جديدة والتأكد من عدم مواصلة حجب الخواديم القديمة لم تعد توفر محتوى ينتهك حق المؤلف. وكان الأمر القضائي محدداً زمنياً ولا يغطي إلا موسم الدوري الإنكليزي الممتاز. وكلما صدر أمر بحجب عنوان بروتوكول إنترنت معين، وجب تسليم إشعار لمقدم الخدمات المستضيف. وأجيز طلب إلغاء الأمر القضائي أو تغييره لمقدمي المواقع المستضيفة أو مشغلي المواقع الشبكية أو خدمات البث التدفقي والمشتركين لدى مزودي خدمات الإنترنت الذين ادعوا تضررهم بالأمر القضائي. ومن المتوقع أن تقدَّم طلبات استصدار الأوامر القضائية المقبلة قبل بداية موسم كرة القدم.

---

[11] تنص أصول المحاكمات المدنية على أن تنظر المحكمة في الطلبات دون جلسة استماع إذا وافق الطرفان على ذلك أو لم تر المحكمة ضرورة تنظيم تلك الجلسة.

[12] http://www.bailii.org/ew/cases/EWHC/Ch/2013/2058.html.

[13] http://www.bailii.org/ew/cases/EWHC/Ch/2015/1082.html.

رابعاً. المواقع الشبكية التي تنتهك العلامات التجارية - قضية كارتييه (CARTIER)

18. في البداية، كانت جميع التماسات الأوامر القضائية تقوم على انتهاك حق المؤلف. ولكن في نوفمبر 2014، وتحديداً في قضية *شركة Cartier International AG & Ors ضد شركة British Sky Broadcasting Ltd & Ors*، *[2014] EWHC 3354 (Ch)*[14]، صدر أمر قضائي ألزم مزودي خدمات الإنترنت بحجب الوصول إلى المواقع الشبكية التي تبيع سلعاً تنتهك العلامات التجارية لشركة كارتييه. واكتست تلك القضية أهمية خاصة في المملكة المتحدة لعدم وجود أي تشريع في المملكة المتحدة ينص صراحة على ذلك النوع من أوامر حجب المواقع الشبكية التي تنتهك فيها حقوق العلامات التجارية. وإذ خلصت المحكمة إلى أن من اختصاصها إصدار ذلك النوع من الأوامر القضائية، حددت الشروط الأركان التالية للإصدار:

- هل مزودو خدمات الإنترنت وسطاء؟
- هل مشغلو المواقع الشبكية المستهدفة ينتهكون العلامات التجارية؟
- هل مشغلو المواقع الشبكية المستهدفة يستعملون خدمات مزودي خدمات الإنترنت لارتكاب انتهاكات؟
- هل مزودو خدمات الإنترنت على علم بيّن بالانتهاكات؟

19. ودرست المحكمة عدة مبادئ يتعين تطبيقها قبل إصدار الأمر – فيجب أن تكون وسيلة الانتصاف ضرورية وفعالة ورادعة؛ وألا تكون معقدة أو مكلفة بلا داع وألا تضع حواجز أمام التجارة المشروعة؛ وأن تكون عادلة ومنصفة وتحقق توازناً عادلاً بين الحقوق الأساسية الواجبة التطبيق؛ وأن تكون متناسبة مع الانتهاك المرتكب.

20. ودرست المحكمة التدابير البديلة المتاحة لأصحاب الحقوق. وشملت تلك التدابير ما يلي: اتخاذ إجراءات ضد مشغلي المواقع الشبكية؛ وتوجيه إخطار للمستضيفين وإغلاق خواديمهم؛ وتجميد الحسابات التجارية للمشغلين؛ ومصادرة أسماء الحقول؛ وسحب عناوين المواقع الشبكية من محركات البحث على الإنترنت؛ والمصادرة الجمركية. ورأت المحكمة أن بعض التدابير المذكورة يستحق المتابعة لأنها أخف عبئاً من الأمر القضائي وإن لم تتساوَ معه فعاليةً.

21. وإضافة إلى حجب المواقع الشبكية المستهدفة، امتد نطاق الأمر ليشمل حقولها أو الحقول الفرعية أو أي عناوين إنترنت أخرى أو روابط إلكترونية أبلغ بها مزودو خدمات الإنترنت. وسمح الأمر أيضاً للمشتركين المتضررين بأن يلتمسوا من المحكمة وقف الأوامر القضائية أو تعديلها، وشملت تاريخ انتهاء لسريان الأمر القضائي ما لم يوافق خدمات مزودي الإنترنت على خلاف ذلك أو تأمر المحكمة بمواصلة تنفيذها.

22. وصدر الأمر القضائي ثم طعن فيه مزودو خدمات الإنترنت متحججين بعدم اختصاص المحكمة بإصدار ذلك الأمر القضائي؛ وأنه غير متناسب؛ وأنه ليس على مزودي خدمات الإنترنت تحمل تكاليف تنفيذه. وأكدت محكمة الاستئناف قرار محكمة العدل العليا مع عدم اتفاق قاض واحد على مسألة الجهة التي تحمل تكاليف التنفيذ. وفي فبراير 2017، مُنح مزودان من مزودي خدمات الإنترنت الإذن بتقديم طعن في مسألة تحمل التكاليف أمام المحكمة العليا.

خامساً. الفعالية

23. تعدّ تلك الأوامر أداة قيمة من حيث التدابير المتاحة لأصحاب الحقوق من أجل حماية حقوقهم المتعلقة بالملكية الفكرية وإنفاذها في المملكة المتحدة، ولكن يقتضي استصدارها جهداً كبيراً وتكلفة عالية، فلا يُلجأ إليها إلا ضد المواقع الشبكية التي ترتكب أشد الانتهاكات ضرراً.

[14] .http://www.bailii.org/ew/cases/EWHC/Ch/2014/3354.html

24. وشهدت الأيام الأولى عدداً قليلاً من حوادث الحجب المفرط حيث حُجبت خطأً بعض المواقع الشبكية غير المشمولة بأمر الحجب (وغير المنتهكة لحق المؤلف). وعولجت تلك المسألة ولا يبدو أنها تكررت منذ ذلك الحين.

25. وكانت فعالية ذلك النوع من الأوامر في قضيتي *Newzbin2* و*Cartier* عاملاً مهماً في تقييم تناسبها. وكلما خضع موقع شبكي لأمر حجب، لوحظ انخفاض كبير في النفاذ إليه من المملكة المتحدة. ولا توجد أدلة على هجرة عدد كبير من المستخدمين إلى بروكسي المواقع الشبكية المحجوبة؛ وعلى الرغم من الارتفاع المنتظم في البحث عن عبارات الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN) وTor (شبكة للتخفي)، فلم يُثبت وجود أي علاقة تلازمية مع تواريخ تنفيذ أي من أوامر الحجب الصادرة في المملكة المتحدة.

الترتيبات التي تتخذها المؤسسات لمواجهة التعديات على الملكية الفكرية على الإنترنت- تجربة يوروبول

مساهمة من إعداد السيد كريس فانستينكيست، قائد فريق، الائتلاف المنسق للتصدي للتعديات على الملكية الفكرية (IPC[3])، يوروبول، لاهاي، هولندا [1]

ملخص

رغم أن مكافحة الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية لا تندرج ضمن تهديدات الجرائم ذات الأولوية في الاتحاد الأوروبي للفترة 2018-2021، فإنها تظل مسألة هامة بالنسبة إلى مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) وشركائه من سلطات إنفاذ القانون.

ففي عام 2016، أنشئ في إطار يوروبول الائتلافُ المنسق لمكافحة الجريمة الماسة بالملكية الفكرية (ائتلاف IPC3) بهدف تيسير الاستعانة الكاملة بقدرات يوروبول التشغيلية والاستراتيجية في مجال التصدي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية. ويبوئ ائتلاف IPC3 مكتب يوروبول مكانة المرجع الأوروبي المركزي للمعارف والخبرات المتخصصة في عمليات التحقيق في الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية ويزيد في الوقت ذاته القدرات التنسيقية لدى يوروبول ويؤهله إلى موقع أفضل يمكّنه من الحصول على مساهمات من أصحاب المصلحة المتعددين، مثل هيئات قطاع الصناعة الخاص ورابطات أصحاب حقوق الملكية الفكرية.

وتؤكد أحدث العمليات الناجحة التي دعمها ائتلافIPC3 في مجال التصدي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت، على الأهمية الحاسمة للتعاون الدولي في مجالي إنفاذ القانون والقضاء، وضرورة توثيق التعاون بين سلطات إنفاذ القانون وأصحاب المصلحة المتعددين من القطاعين العام والخاص العاملين في هذا المجال.

أولا. الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية: ظاهرة واسعة الانتشار

1. يشتد تأثير الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية في الاتحاد الأوروبي بوجه خاص، حيث تمثل المنتجات المقلدة والمقرصنة زهاء 5 بالمائة من الواردات، أي بقيمة تعادل نحو 85 مليار يورو[1].

2. وتؤثر التعديات على حقوق الملكية الفكرية سلباً على إيرادات قطاعات الأعمال التجارية المتضررة وتنجم عنها تأثيرات اجتماعية واقتصادية وخيمة تؤدي إلى فقدان الآلاف من الوظائف. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضا أن تلحق هذه التعديات أضرارا شديدة الخطورة بصحة المستهلكين وسلامتهم، بما في ذلك التسبب في الوفاة، لأن إنتاج السلع المقلدة يتم دون مراعاة معايير ولوائح الصحة والسلامة المطبقة في الاتحاد الأوروبي.

3. وفي وقتنا الحاضر، تُروّج معظم المنتجات المقلدة بإعلانات على الإنترنت وتُشحن هذه المنتجات إلى جميع أنحاء العالم. ومن هذا المنطلق تزداد أهمية عمليات التحقيق على الإنترنت أكثر من ذي قبل- إذ من الضروري أن تتوافر لدى وكالات إنفاذ القانون الأدوات والتدريب والتشريعات الكفيلة بتمكينها من تنفيذ عمليات التحقيق هذه بفعالية.

---

[1] الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] OECD/EUIPO, Trade in Counterfeit and Pirated Goods: Mapping the Economic Impact, OECD Publishing (2016), Paris [منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، الاتجار في السلع المقلدة والمقرصنة: رسم معالم التأثير الاقتصادي، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2016)، باريس]

ثانيا. الاتجار في السلع والخدمات غير المشروعة عبر الإنترنت: تقييم تهديدات الجرائم الخطيرة والمنظمة (SOCTA) لعام 2017

4. في مارس 2017، أطلق يوروبول تقييمه الخاص بتهديدات الجرائم الخطيرة والمنظمة (SOCTA) لعام 2017، وأفرد فيه عنوانا فرعيا عن "الجريمة في عصر التكنولوجيا".

5. ويشكل التحليل المتعمق الذي يتيحه تقييم SOCTA لعام 2017 بشأن أبرز تهديدات الجرائم التي تواجه الاتحاد الأوروبي الركيزة الأساسية في دورة سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالجرائم الخطيرة والمنظمة. وقد أوصى يوروبول في تقييم SOCTA لعام 2017 بتحديد خمسة تهديدات جرائم رئيسية ذات أولوية (الجرائم الإلكترونية، وإنتاج المخدرات والاتجار بها وتوزيعها، وتهريب المهاجرين، والجرائم المنظمة المتعلقة بالملكية، والاتجار بالبشر) وثلاثة تهديدات جرائم متشابكة ذات أولوية (تمويل الجرائم وغسل الأموال، وتزوير الوثائق، والاتجار بالسلع والخدمات غير المشروعة عبر الإنترنت).

6. وقد حُدّد الاتجار بالسلع والخدمات غير المشروعة عبر الإنترنت، بما فيها السلع المقلدة، كتهديد جريمة متشابك- أي أنه بعبارة أخرى محرك يمكّن ويسهل ارتكاب جل الأنواع الأخرى من الجرائم الخطيرة والمنظمة، إن لم يكن كلها.

7. وقد شهد الاتجار بالسلع غير المشروعة على الإنترنت انتشارا مطردا على مدى السنوات الأخيرة ويتوقع أن يستمر في النمو بوتيرة سريعة في المستقبل المنظور. وأفضى تعدد منصات البيع، بما فيها تلك المتاحة على مواقع التواصل الاجتماعي، إلى جعل التجارة عبر الإنترنت أيسر وأقرب إلى المتناول وأرخص سعرا. وتجسد هذا التطور في التجارة بالسلع غير المشروعة عبر الإنترنت، حيث يلجأ المجرمون والتجار الشرعيون على حد سواء إلى الاستفادة من الفرص التي يتيحها الإنترنت لتحقيق النمو في أعمالهم التجارية. وبوسع المجرمين إنتاج كميات كبيرة من السلع المقلدة بأدنى التكاليف واستخدام منصات الإنترنت في تسويق منتجاتهم دوليا بيسر وفعالية.

8. وقد اقترح تقييم SOCTA لعام 2017 إدراج بيع السلع المقلدة كأولوية في إطار بتهديد الجريمة المتشابك المتمثل بالإتجار بالسلع والخدمات غير المشروعة عبر الإنترنت. بيد أن مجلس الاتحاد الأوروبي قرر، على إثر المناقشات التي دارت خلال اجتماع مجموعة الدعم التابعة للجنة الدائمة المعنية بالتعاون التشغيلي بشأن الأمن الداخلي في 12 مايو 2017، ألا يدرجه ضمن أوليات مكافحة الجرائم المنظمة والجرائم الدولية الخطيرة للفترة ما بين 2018 و2021.

ثالثا. الائتلاف المنسق لمكافحة الجرائم الماسة بالملكية الفكرية

9. استجابةً للتوجهات الناشئة وعملاً باستراتيجية الاتحاد الأوروبي للفترة 2016-2020، أنشأ يوروبول هيئة تنظيمية جديدة، تسمى الائتلاف المنسق لمكافحة الجرائم الماسة بالملكية الفكرية (ائتلاف IPC^3).

10. ويتبع هذا الفريق الجديد، الذي أطلق في يوليو 2016، لإدارة العمليات في يوروبول، في المركز الأوروبي لمكافحة الجرائم الخطيرة والمنظمة، وقد استُرشد في تشكيله بالعمل الذي أنجزه مشروع التحليل COPY، الذي يظل المنصة العاملة للتحاليل الجنائية. ويحصل ائتلاف IPC^{3}على دعم مالي من مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية في إطار اتفاق منحة سنوية.

11. ولا شك أن تعزز القدرات، بما في ذلك زيادة عدد أعضاء الفريق، قد ساهم في تعزيز جهود يوروبول في مكافحة التقليد والقرصنة عبر الإنترنت وخارج فضاء الإنترنت.

12. وفي مجال الجرائم هذا بالذات، تعتمد سلطات إنفاذ القانون اعتماداً واسعاً على مساهمة أصحاب المصلحة المتعددين من القطاعين العام والخاص (مثل أصحاب حقوق الملكية الفكرية، ومكاتب/مراصد التسجيل، والسلطات المعنية بالصحة والسلامة). ولذلك فإن الدور الذي يضطلع به ائتلاف IPC^{3}على صعيد تنسيق تبادل المعلومات بوصفه مرجعا مركزيا للمعارف وتقديم الخبرات المتخصصة في عمليات التحقيق يتسم بأهمية حاسمة.

13. وتشمل أهداف ائتلاف IPC^3 الرئيسية ما يلي:

- تقديم الدعم التشغيلي والتقني للسلطات المختصة؛
- تيسير وتنسيق عمليات التحقيق العابرة للحدود؛
- رصد اتجاهات جرائم الإنترنت وأساليب ارتكابها الناشئة والإبلاغ عنها؛
- تعزيز تنسيق وتوحيد الصكوك القانونية والإجراءات التشغيلية لمكافحة الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية على الصعيد العالمي؛
- التواصل مع عامة الجمهور وإنفاذ القانون بزيادة الوعي وإتاحة التدريب في هذا المجال المتخصص.

رابعا. أنشطة ائتلاف IPC^{3}التابع ليوروبول في مجال مكافحة التعديات على حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت

14. إن مواقع التسوق عبر الإنترنت قناة توزيع رئيسية للسلع المقلدة. وقد شهد حجم مبيعات السلع المقلدة عن طريق الإنترنت زيادة ملموسة على مدى السنوات الأخيرة. وكثيرا ما يلجأ المقلدون إلى منصات التواصل الاجتماعي للإعلان عن منتجاتهم. وتستخدم آلاف من المتاجر على الإنترنت لبيع السلع المقلدة. ثم إن الإقبال المتزايد على استخدام خدمات الطرود والبريد يجعل من الصعب الكشف عن السلع المقلدة في تدفق البريد.

15. ويتوقع في استراتيجية ائتلاف IPC3 تنفيذ عدد من الأنشطة والمهام المتعلقة بمكافحة التعديات على حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت وأنظمة الأداء المالي عبر الإنترنت. ونتيجة لذلك، تم تعزيز قدرات الفريق فيما يتعلق بمراقبة الإنترنت، ويتوقع تحقيق المزيد من النمو في هذا الصدد.

16. وتشمل الأنشطة المنجزة مجموعة واسعة من الإجراءات، بدءا بمراقبة الإنترنت وانتهاء بجمع المعلومات المخابراتية. وينفذ ائتلاف IPC3 عمليات تحقق في المصادر المفتوحة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن عناوين بروتوكول الإنترنت (IP)، ومواقع الإنترنت، وحسابات البريد الإلكتروني، والمسجلين، والعناوين المادية، وأرقام الهواتف، والخوادم وغيرها من البيانات ذات الصلة. ويهدف بذلك إلى دعم عمليات التحقيق بإغناء ملفات البيانات الواردة من أعضاء شبكة ائتلاف IPC3 وتعزيز المعلومات المخابراتية المتاحة من حيث الكم والنوع.

17. وتشمل أنشطة جمع المعلومات المخابراتية "مسح" شبكات التواصل الاجتماعي والإعلانات التجارية ومنصات العملة الافتراضية التي يكثر الإقبال عليها. ولا يقتصر الهدف من هذه العملية على مساعدة الدول الأعضاء والجهات الأخرى على ضبط المواقع الإلكترونية المخالفة، بل يشمل أيضا تقديم الدعم للسلطات المختصة في مجال "تعقب مسار الأموال" بجمع معلومات هامة ورصد الاتجاهات الناشئة فيما يتعلق بأنظمة الأداء المالي الإلكترونية.

18. وائتلاف IPC3 ملتزم أيضا بإذكاء وعي الجمهور وسلطات إنفاذ القانون بتوجيه رسائل الإنذار المبكر وتقديم التدريب وإعداد تقارير عن التعديات عبر الإنترنت.

خامسا. استهداف حقول الإنترنت التي تعتدي على حقوق الملكية الفكرية، عملية In Our Site (IOS)

19. منذ عام 2012، تتصدى العملية الدولية In Our Sites (IOS) التي تنفذ بوتيرة دورية لبيع السلع المقلدة والقرصنة الإلكترونية على منصات التجارة الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي. وينسق هذه العمليةَ ائتلاف IPC3 التابع ليوربول، بتعاون وثيق مع مكتب إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك في الولايات المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

20. في عام 2016، شهدت عملية IOS مشاركة 27 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى وحظيت بدعم تطوعي من 24 من الشركاء الخواص. وبجمع قوائم ملفات البيانات الواردة من أصحاب حقوق الملكية الفكرية، تمكنت السلطات الوطنية لإنفاذ القانون، بفضل الدعم الذي قدمته يوروبول في جمع المعلومات والتحقق منها بمقارنتها، من حجب 158 5 موقعا إلكترونيا يبيع سلعا مقلدة واعتقال 10 أشخاص ومصادرة سلع تجاوزت قيمتها 1.75 مليون يورو.

21. ويوجّه حاليا مستخدمو الإنترنت الذين يحاولون دخول المواقع الإلكترونية المحجوبة إلى حقل جديد في الإنترنت يعرض لافتة تخبرهم بأن سلطات إنفاذ القانون قد أغلقت الموقع الإلكتروني الذي حاولوا دخوله.

22. ويظل التعاون مع ممثلي أصحاب حقوق الملكية الفكرية حاسما في رصد المواقع الإلكترونية المخالفة والإبلاغ عنها لدى السلطات الوطنية عبر يوروبول، ويشكل هذا التعاون عنصرا رئيسيا في عملية IOS. ولا تقتصر الشراكات مع القطاع الخاص على أصحاب حقوق الملكية الفكرية فحسب، بل تشمل أيضا شركات حماية حقوق الملكية الفكرية.

23. ومنذ عام 2012، أُدخلت بانتظام تحسينات على عملية IOS جاءت نتيجة تحليل النسخة السابقة من العملية. بيد أن التطور المتواصل في أساليب العمل الإجرامية يقتضي تطويرا مستمرا للأنشطة التشغيلية.

24. ومن المتوقع حاليا أن تشمل الخطوات التي ستتخذ مستقبلاً زيادة تعزيز الشراكات المتينة بين القطاعين العام والخاص في إطار ائتلاف IPC^3 وزيادة تدابير الإنفاذ على منصات التواصل الاجتماعي التي تستخدم في الإعلانات عن السلع المقلدة وبيعها.

سادساً. أحدث العمليات الناجحة المتعلقة بقرصنة المواد السمعية البصرية

25. لا تقف الجهود التي يبذلها ائتلاف IPC^3 في مكافحة التعدي على الملكية الفكرية عبر الإنترنت عند حجب المواقع الإلكترونية التي تبيع السلع المقلدة، بل تشمل أيضا مكافحة قرصنة المواد السمعية البصرية، وهو مجال نفذت فيه عمليات ناجحة خلال السنوات الأخيرة.

ألف. عملية كاسبر (CASPER) (عام 2017)

26. تمثل عملية كاسبر خير مثال على التعاون العابر للحدود من أجل مكافحة التوزيع غير القانوني لقنوات التلفزيون المدفوعة الاشتراك.

27. فقد أسفر تحقيق مشترك قادته الشرطة الوطنية الإسبانية، بدعم من السلطات البلغارية وائتلاف IPC^{3}ووحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي (يوروجست)، عن تفكيك شبكة إجرامية ضالعة في التوزيع غير القانوني لأزيد من 000 1 قناة تلفزيونية مدفوعة الاشتراك على المستوى الأوروبي، وذلك بالاستعانة بتكنولوجيا تلفزيون بروتوكول الإنترنت (IPTV). وفي عملية منسقة، ألقي القبض على ثمانية مشتبه بهم، ونفذت 12 عملية بحث متزامنة في إسبانيا وبلغاريا. وصادر المحققون الخوادم التي كانت تستخدم لإتاحة النفاذ غير القانوني إلى القنوات، إلى جانب العديد من الوثائق.

28. ودعم ائتلاف IPC[3] عمليات التحقيق بتنسيق العمليات ودعمها، وإتاحة خبرة الأدلة الجنائية، وتيسير تبادل المعلومات بين وكالات إنفاذ القانون والشركاء من القطاعين العام والخاص. ويوم تنفيذ العملية، تم إيفاد خبراء يوروبول إلى إسبانيا وبلغاريا، مزودين بمكاتب متنقلة، لدعم أنشطة العمليات في عين المكان.

باء. عملية FAKE (عام 2016)

29. عملية FAKE هي أيضا من العمليات الناجحة في مجال التصدي لقرصنة المواد السمعية البصرية.

30. فقد أسفر تحقيق مشترك قادته الشرطة الوطنية وسلطات الضرائب في إسبانيا، بدعم من الشرطة الألمانية المحلية في هاناو، وائتلاف IPC[3] ووحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي (يوروجست)، عن تفكيك شبكة إجرامية متخصصة في التوزيع غير القانوني للقنوات التلفزيونية المدفوعة الاشتراك في إسبانيا. وكان التوزيع غير القانوني يتم عن طريق أجهزة فك التشفير مقرصنة (تقاسم بطاقة اشتراك واحدة) والإنترنت.

31. وخلال عملية مشتركة نفذت في مايو 2016، تم تفتيش 38 بيتا بالتزامن في سبع مدن إسبانية. ودعم يوروبول عمليات التحقيق في عين المكان بإيفاد خبيرين مزودين بمكاتب متنقلة. ومكّن ذلك من تحليل المعلومات والتحقق منها في الوقت الفعلي بمقارنتها بالمعلومات المتاحة في قواعد بيانات يوروبول، واستخراج بيانات من الهواتف وأجهزة تخزين البيانات.

32. وفي المجموع، أوقف 30 مشتبها به في إسبانيا وصودر 800 48 جهاز لفك التشفير، ومبالغ نقدية بقيمة 200 183 يورو، و10 سيارات فاخرة، إحداها سيارة فاخرة مقلدة، وطائرة خاصة، ووثائق مالية ومعدات لتكنولوجيا المعلومات. وكشفت عمليات التحقيق أن المجرمين استخدموا مراكز لسك عملة بيتكُويْن الرقمية لغسل الأرباح غير المشروعة بتحويلها إلى عملة افتراضية. وفي إطار عمليات التحقيق، فككت السلطات الإسبانية ستة مراكز لسك عملة بيتكُويْن (من أعلى الأرقام المسجلة في أوروبا حتى الآن) وصادرت 78.3 وحدة بيتكُويْن.

33. وكان الموقوفون قد استوردوا أجهزة فك التشفير من الصين وصمموا البرنامج الحاسوبي الثابت المستخدم في فك إشارات التلفزيون وتوزيعها على العملاء عن طريق صفحات إنترنت مكرسة لهذا الغرض ومنتديات إنترنت يتحكمون فيها. واستخدمت العصابة الإجرامية أيضا تكنولوجيا تلفزيون بروتوكول الإنترنت (IPTV) لعرض أزيد من 600 1 قناة تلفزيونية بصورة غير قانونية من مختلف البلدان. واستخدموا خوادم موزعة في بلدان أوروبية مختلفة، بما فيها ألمانيا التي حجبت الخادم الموجود بها بناء على طلب السلطات الإسبانية.

سابعاً. التدريب الذي يقدمه ائتلاف IPC[3] للمسؤولين عن إنفاذ القانون

34. يواظب ائتلاف IPC[3] على تنظيم دورات تدريب في مجال الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية في الإنترنت، موجهة لسلطات إنفاذ القانون.

35. فمثلا، في 11 و12 مايو 2017، نُظم في مقر يوروبول بلاهاي تدريب معمق بشأن التصدي لقرصنة المواد السمعية البصرية واستفاد منه ضباط إنفاذ القانون، ومدعون عامون من مختلف أنحاء أوروبا، بالتعاون مع تحالف مكافحة قرصنة المواد السمعية البصرية (AAPA) ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية.

36. وشمل هذا التدريب الذي دام يوما ونصف اليوم جلسات بشأن التكنولوجيا المستخدمة في حماية المحتويات: سبل التعاون بين شركات التلفزيون المدفوع الاشتراك والوسطاء مثل مقدمي خدمات استضافة الخوادم، ومقدمي خدمات الدفع، والمعلنين، من أجل تعطيل التزويد بالمحتويات المقرصنة؛ وطرائق التحقيق في القرصنة وتحليلها؛ وكيفية جمع الأدلة والاحتفاظ بها، بما في ذلك عن طريق استخدام تقنية الأدلة الجنائية للذاكرة الحية. ونوقشت أيضا بالتحليل المعمق خلال جلسات عمل مصغرة قضايا راهنة تتعلق بالبث وتقاسم بطاقة الاشتراك بصورة غير قانونية.

التدابير الطوعية لقطاعات الصناعات للحد من القرصنة على الإنترنت

مساهمة من السيد دين ماركس، نائب الرئيس التنفيذي، ونائب المستشار العام، ورئيس حماية المحتوى العالمي في الجمعية الأمريكية لقطاع الأفلام السينمائية (MPAA)، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية[*]

ملخص

بلغت قرصنة المؤلفات المحمية بحق المؤلف مستويات عالية للغاية نتيجة تنامي نطاق الإنترنت وتوفره، وهو ما يطرح تحديات إزاء الإنفاذ. وتبرز ضرورة أن تقترن سبل الإنفاذ التقليدية بمزيج من زيادة العروض الشرعية على الإنترنت وتدابير طوعية فعالة من أجل تخفيض المستويات الإجمالية للتعدي على الملكية الفكرية على الإنترنت. والتدابير الطوعية، خلافاً للقوانين واللوائح، قابلة للتكييف سريعاً من أجل مواجهة الأشكال المتغيرة من القرصنة على الإنترنت. ولا تعود هذه التدابير بالفائدة على أصحاب الحقوق فقط، بل كذلك على وسطاء الإنترنت وموفري الخدمات والحكومات ومستخدمي الإنترنت. وينبغي بالتالي أن تشجع الحكومات التدابير الطوعية كوسيلة مهمة لمواجهة قرصنة حق المؤلف على الإنترنت.

أولا. تحديات إنفاذ تدابير مواجهة القرصنة على الإنترنت

1. كان المؤلفون والحاصلون على ترخيص منهم يستطيعون قبل العصر الرقمي ممارسة قدر معقول من المراقبة على استخدام مصنفاتهم في كل بلد. وكان التعدي على الحقوق يحصل لكنه كان محدوداً عامة من حيث نطاقه الإقليمي. وحين كانت نسخ متعدية تُنتج في أحد البلدان لتوزّع في بلد آخر، كانت يتسنى لأصحاب الحقوق في أغلب الأحيان الاعتماد على السلطات الجمركية لوقف الاستيراد و/أو إنفاذ القانون بحق الموزعين المحليين للنسخ التناظرية المتعدية.

2. لكن ليست طبيعة الإنترنت الفورية والمتجاوزة للحدود وحدها التي تعيق إنفاذ حقوق المؤلفين. وتنتشر في معظم الأحيان اليوم، المكونات والعمليات الرئيسية لموقع قرصنة واحد في عدة بلدان. وليس نادراً على سبيل المثال، أن يكون مشغّل موقع بث تدفقي للقرصنة مقيماً في بلد وأن يستضيف موقعه موفر خدمة في بلد ثانٍ. وغالباً ما تُستضاف ملفات المحتوى المتعدي التي يتصل بها موقع القرصنة لدى موفر خدمة سحابية في بلد ثالث. وتلجأ مواقع القرصنة غالباً إلى شبكات نقل المضامين وخدمات وسيط عكسي تقع في بلد مختلف آخر (بلد رابع مثلاً). وقد يخضع اسم الحقل الذي يعمل عبره الموقع لمراقبة سجل أسماء حقول موجود في بلد خامس. ويتضح أن هذا النمط الجديد من التعدي يقوّض المفهوم الأساسي لإقليمية قانون حق المؤلف ويزيد من صعوبة إنفاذ حقوق المؤلفين بفعالية.

ثانياً. التدابير الطوعية للحد من القرصنة على الإنترنت

3. انطلاقاً من التحديات المبينة أعلاه، أضحى تشجيع وسطاء الإنترنت وموفري الخدمات والشركات على وقف التعامل مع المواقع الإلكترونية التي تمارس تعديات واسعة النطاق على حق المؤلف استراتيجية رئيسية في مكافحة القرصنة على الإنترنت. وسمّي البعض هذا الأسلوب "نهج تتبع المال". لكن هذه الاستراتيجية لا تقتصر على كسب تعاون مقدمي خدمات الدفع وهيئات الإعلان على الإنترنت. بل يمكن أن يؤدي كذلك موفرو خدمات الاستضافة وسجلات أسماء الحقول وأمناء تسجيل أسماء الحقول وشبكات نقل المضامين وخدمات التخزين السحابي وموفرو خدمات الإنترنت ومحركات البحث دوراً بنّاء من خلال اعتماد تدابير ترمي إلى منع أن تُستغل منصاتهم وخدماتهم للتعدي على حق المؤلف.

[*] الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء في الويبو.

ألف. مقدمو خدمات الدفع

4. لقد أُحرز تقدم كبير مع مقدمي خدمات الدفع في مجال التدابير الطوعية. وتعاونت شركتا ماستركارد وفيزا، وهما أكبر شركتين لخدمات الدفع في العالم تعاوناً نشطاً مع الجمعية الأمريكية لقطاع الأفلام السينمائية من أجل تنفيذ سياسات فعالة لمنع المواقع الإلكترونية الهادفة إلى التعدي على حق المؤلف من استخدام خدماتهما ونظمهما. وعلاوة على ذلك، تقبل شركتا ماستركارد وفيزا إحالات المعلومات التي ترسلها الجمعية الأمريكية لقطاع الأفلام السينمائية عن مواقع لتخزين الملفات[1] مخصصة للتعدي على الحقوق والتي يظهر أنها تقبل عمليات الدفع بواسطة بطاقات ماستركارد و/أو وفيزا. ويقبل موقع باي بول كذلك هذه الإحالات وهو كان واحداً من أوائل مقدمي خدمات الدفع الذين أوقفوا تقديم خدماتهم لمواقع تخزين الملفات المتعدية. ويلجأ مشغلو مواقع القرصنة إلى على الدوام إلى مجموعة من التكتيكات للتحايل على تدابير وقف الخدمات. لكن شركتي ماستركارد وفيزا تراقبان المجال بشكل استباقي إلى جانب تعاونهما المستمر بشأن الإحالات الواردة من أصحاب الحقوق. وأثمرت التدابير الطوعية المذكورة أعلاه عن انخفاض كبير في حركة مستخدمي مواقع تخزين الملفات.

باء. هيئات الإعلان على الإنترنت

5. إن مجال نشر الإعلانات على الإنترنت مجال آخر شهد تقدماً. ففي عام 2012، تعهدت أبرز جمعيات هيئات الإعلان ووكالات الإعلان في الولايات المتحدة باستبعاد مشغلي مواقع سرقة حق المؤلف من تقاسم الإيرادات المتأتية من الإعلان عن منتجات وخدمات شرعية.[2] لكن نظراً إلى تعقيد النظام الحيوي للإعلان على الإنترنت، تبرز الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لوقف التدفق الكبير لإيرادات الإعلانات إلى مواقع القرصنة. لذلك، اتّحد عدد من الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا النظام الحيوي، وأبرزها جمعية هيئات الإعلان الوطنية، والجمعية الأمريكية لوكالات الإعلان ومكتب الإعلان على الإنترنت، مع أعضاء الجمعية الأمريكية لقطاع الأفلام السينمائية وغيرها من أصحاب الحقوق والمنصات التكنولوجية لإطلاق مجموعة مسائلة جديرة بالثقة[3]. ويرمي برنامج سلامة العلامات من القرصنة التابع لهذه المجموعة إلى مساعدة هيئات الإعلان وشركائها التكنولوجيين على إجراء مسح للمواقع الإلكترونية التي تتضمن خطراً عالياً لدرجة غير مقبولة من المشاركة في التعدي على حق المؤلف أو العلامات التجارية، والمساهمة بالتالي في تنفيذ استراتيجية "تتبع المال" لحرمان مشغلي مواقع القرصنة من إيرادات الإعلان. ولهذه المجموعة القدرة على أن تؤمن حلاً طوعياً يقوده قطاع الصناعة ويساعد على كبح الإيرادات الهائلة المتأتية من الإعلانات التي تسمح اليوم باستمرار سرقة حق المؤلف على الإنترنت من الناحية المالية.

6. واعتمدت بلدان أخرى وسائل مختلفة لمساعدة هيئات الإعلان على الإنترنت على وقف التعامل مع مواقع القرصنة. ففي المملكة المتحدة حققت حملة الإبداع وقائمة المواقع الإلكترونية المتعدية نتائج حتى الآن. وحملة الإبداع شراكة بين وحدة شرطة جرائم الملكية الفكرية (PIPCU) التابعة لشرطة مدينة لندن وبين أصحاب الحقوق وقطاع الإعلان بالمملكة المتحدة. وتسمح هذه الآلية لأصحاب الحقوق بتحديد المواقع الإلكترونية المتعدية على حق المؤلف وإبلاغ وحدة شرطة جرائم الملكية الفكرية (PIPCU) بها وتزويدها بحزمة من الأدلة المفصلة. ومن ثم، تُجري وحدة شرطة جرائم الملكية الفكرية (PIPCU) تقييماً مستقلاً للمواقع الإلكترونية وتحاول التواصل مع مشغلي المواقع في سعي إلى تصحيح السلوك. وإذا واصل الموقع سلوكه

[1] إن التعريف الأقصر لمواقع تخزين الملفات هو: "خلافاً لخدمات التخزين السحابي المشروعة التي يكون زبائنها أشخاصاً وشركات تحتاج إلى تخزين بيانات والحصول عليها وتقاسمها، يقوم نموذج مواقع تخزين الملفات على جذب الزبائن الراغبين في تحميل و/أو نشر ملفات متعدية على حق المؤلف سبق وأن نشرها آخرون، دون الإفصاح عن هويتهم. وصُمم نموذج مواقع تخزين الملفات وفق فكرة سرقة المحتويات. وفي الواقع تقوم مواقع تخزين الملفات بشكل عام بدفع المال وتقدم حوافز متنوعة لمن يوزعون محتويات متعدية شائعة ولا تشجع على اللجوء إلى خدماتها لتخزين بيانات موثوقة". انظر الصفحة 1 من التقرير " Behind the Cyberlocker Door: A Report on How Shadowy Cyberlocker Businesses Use Credit Card Companies to Make Millions "، وهو تقرير أعدته شركة نت نايمز للمواطنين الرقميين ومتاح على الرابط: Alliance https://www.netnames.com/assets/shared/whitepaper/pdf/dca-netnames-cyber-profibility-1.compressed.pdf، سبتمبر 2014.

[2] انظر الرابط: https://www.ana.net/content/show/id/23408، أبريل 2012.

[3] انظر عامة "مكافحة القرصنة على الإنترنت" مجموعة المسائلة الجديرة بالثقة على الرابط: https://www.tagtoday.net/piracy/.

المتعدي تضيفه وحدة شرطة جرائم الملكية الفكرية (PIPCU) على قائمة المواقع الإلكترونية المتعدية. ويتسنى لوكالات الإعلان الاطلاع على قائمة المواقع الإلكترونية المتعدية عبر بوابة على الإنترنت واستخدامها كمورد لتحديد المواقع التي يمكن أن تقرر عدم وضع إعلانات عليها بسبب طبيعة هذه المواقع المتعدية. ونتج عن آليتي حملة الإبداع وقائمة المواقع الإلكترونية المتعدية انخفاض بنسبة 73 بالمائة من الإعلانات التي تضعها أبرز شركات الإعلان في المملكة المتحدة على مواقع إلكترونية متعدية على حق المؤلف[4]. ومن المعالم المهمة والقيّمة لآليتي حملة الإبداع وقائمة المواقع الإلكترونية المتعدية دور الحكومة التيسيري والمصداقية التي تجلبها مشاركة وحدة شرطة جرائم الملكية الفكرية (PIPCU) في هذا الجهد. وتعاونت الجمعية الأمريكية لقطاع الأفلام السينمائية مؤخراً مع حكومتي هونغ كونغ (المنطقة الإدارية الخاصة بالصين) وفييت نام وهيئات الإعلان المحلية لوضع قائمة بالمواقع الإلكترونية المتعدية في هذين البلدين والمناطق.

جيم. أسماء الحقول

7. إن أقصر طريق لتعطيل موقع قرصنة هو تعليق اسم حقله. وتعاونت الجمعية الأمريكية لقطاع الأفلام السينمائية مع أمناء تسجيل أسماء الحقول بشأن تدابير طوعية لتعليق أسماء حقول المواقع الإلكترونية المشاركة في تعدٍ واضح وواسع النطاق على حق المؤلف. وفي عام 2016، أبرمت الجمعية الأمريكية لقطاع الأفلام السينمائية مع شركة دونتس، وهي سجل يشمل أكبر عدد من أسماء الحقول العليا الجديدة، اتفاق المُبلِّغ الموثوق. وينص هذا الاتفاق الطوعي على إمكانية أن تحيل الجمعية الأمريكية لقطاع الأفلام السينمائية المواقع الإلكترونية المشاركة في تعدٍ واضح على حق المؤلف والتي تعمل بموجب أسماء حقول عليا تديرها شركة دونتس، وذلك بعد أن تكون الجمعية قد حاولت الاتصال بموفر خدمة الاستضافة وأمين سجل الموقع الإلكتروني لحلّ المشكلة. بالإضافة إلى ذلك، يجيز اتفاق المُبلِّغ الموثوق للجمعية أن ترسل إلى شركة دونتس حزمة أدلة وبياناً يفيد بأن الموقع الإلكتروني المُحال قد خضع لاستعراض بشري لديها[5]. وأثبت اتفاق المُبلِّغ الموثوق نجاحه وعُلقت بعد اعتماده أسماء الحقول العليا التابعة لمواقع قرصنة. وتوصلت الجمعية إلى اتفاق مماثل مع شركة راديكس، وهي سجل مقره دبي، ومع أكبر سجل لأسماء الحقول العليا الجديدة في آسيا، يشغل أسماء الحقول online. وtech. وspace. وweb. وأسماء حقول عليا عديدة أخرى[6]. وعلاوة على ذلك، دخلت الجمعية في ترتيبات إبلاغ طوعية أخرى غير رسمية مع أمناء آخرين لسجلات أسماء حقول عليا. وأسفرت هذه التدابير الطوعية حتى اليوم عن تعليق أكثر من 25 اسم حقل عالٍ لمواقع قرصنة إلكترونية. وفي حين يتسنى لمواقع القرصنة أن تهاجر إلى أسماء حقول عليا أخرى، وهو ما تفعله عادة، فإن الانتقال من حقل لآخر يسبب منازعات.

دال. موفرو خدمات الاستضافة

8. إن موفري خدمات الاستضافة مجموعة أخرى من وسطاء الإنترنت تعتمد عليها مواقع القرصنة الإلكترونية. وقد تكون خسارة الاستضافة بالنسبة لمواقع تخزين الملفات كارثية لأن هذه المواقع تعتمد على نسب كبيرة من قدرات الخادوم. ويكون ضرر الحجب أقل وقعاً بالنسبة لمواقع البث التدفقي ومواقع الربط، وتعود هذه المواقع وتظهر سريعاً لدى موفري خدمات استضافة آخرين أقل تعاوناً أو غير متعاونين لأن هذه المواقع "خفيفة" ولا تخزن في الواقع ملفات محتوى القرصنة بحد ذاتها.

---

[4] انظر المقال "Operation Creative Sees 73 Percent Drop in Top UK Advertising on Illegal Sites" المتاح على الرابط: https://www.cityoflondon.police.uk/advice-and-support/fraud-and-economic-crime/pipcu/pipcu-news/Pages/Operation-Creative-sees-73-per-cent-drop-in-top-UK-advertising-on-illegal-sites.aspx، أغسطس 2015.

[5] انظر المدونة "Donuts and the MPAA—Striking the Right Balance " المتاحة على الرابط: http://www.donuts.domains/donuts-media/blog/donuts-and-the-mpaa-striking-the-right-balance، فبراير 2016.

[6] انظر البيان الصحفي "Radix and the MPAA Establish New Partnership to Reduce Online Pirac " على الرابط: ttp://www.prnewswire.com/news-releases/radix-and-the-mpaa-establish-new-partnership-to-reduce-online-piracy-579359971.html، مايو2016.

ورغم ذلك، يمكن أن تشكل خسارة الاستضافة سبباً للتعطيل لأنها وسيط أساسي يعتمد عليه جميع مواقع القرصنة الإلكترونية.

9. وتبين تجربة الجمعية الأمريكية لقطاع الأفلام السينمائية أن تعاون موفري خدمات الاستضافة الطوعي فيما يخص إيقاف الخدمات المقدمة للمواقع الإلكترونية المشاركة في أعمال قرصنة يأتي بعد أن تكون محكمة قد حكمت بأن على موفر خدمة الاستضافة إيقاف خدمته لموقع أو أكثر من مواقع القرصنة الإلكترونية المرصودة. ويصحّ ذلك في أوروبا خاصة نظراً إلى أن نظامها القضائي يسمح لأصحاب الحقوق باللجوء إلى المحاكم والتماس إصدار حكم زجري بحق الوسطاء وموفري الخدمات بشأن قرصنة على الإنترنت دون الحاجة إلى أن يثبتوا أي مسؤولية قانونية، مباشرة كانت أم ثانوية، للوسطاء المعنيين. ولم يثبت هذا النظام جدواه في وضع أسس للتعاون بين أصحاب الحقوق وموفري الخدمات في أوروبا. لذلك، فإن الجمعية الأمريكية لقطاع الأفلام السينمائية وضعت برامج إحالة موثوقة مع عدد من موفري خدمات الاستضافة في مختلف أنحاء أوروبا.

ثالثاً. حوافز للمشاركة في تدابير طوعية

10. يشكل تقليص نطاق القرصنة على الإنترنت والحد من أضرارها حافزاً واضحاً لأصحاب حق المؤلف للمشاركة في تدابير طوعية. لكن أية منافع يراها موفرو الخدمات ووسطاء الإنترنت ومقدمو خدمات الدفع وهيئات الإعلان على الإنترنت وغيرهم في اتخاذ تدابير كهذه؟

11. أقنعت عوامل عدة هذه الأطراف بالمشاركة في تدابير طوعية للتعاون مع أصحاب الحقوق. ففي المقام الأول، لا يرغب الكثير من الشركات في الارتباط بمن ينخرطون في أنشطة غير قانونية، بمن فيهم قراصنة حق المؤلف. وعلاوة على ذلك، فإن غض الطرف عن التعامل مع مواقع قرصنة إلكترونية قد يجر تداعيات ضارة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، صُنّف الوسطاء شركاء متآمرين غير متهمين في دعاوى مقاضاة جنائية بشأن حق المؤلف. بالإضافة إلى ذلك، يرى موفرو الخدمات ووسطاء الإنترنت في التعاون الطوعي مع أصحاب الحقوق بديلاً أفضل عن احتمال صدور لوائح حكومية أو نشوب دعاوى قضائية مكلفة حول المسؤولية القانونية المحتملة في التعدي على حق المؤلف (مباشرة أو ثانوية) و/أو خسارة الحماية التي يكفلها مبدأ الملاذ الآمن. وبالفعل، يعود التعاون بين أصحاب الحقوق وموفري الخدمات ووسطاء الإنترنت بمنافع متبادلة تكمن في تأمين بيئة حيوية مواتية للتجارة المشروعة وآمنة للمستهلك[7].

رابعاً. كيف يمكن أن تشجع الحكومات التدابير الطوعية وتعزز منافعها

12. يمكن أن تشجع الحكومات أصحاب الحقوق ووسطاء الإنترنت وغيرهم من موفري الخدمات على اتخاذ تدابير طوعية للحد من القرصنة على الإنترنت بوسائل مختلفة. ويمكنها أن تعقد جلسات استماع تدرس خلالها كيف يدعم وسطاء الإنترنت وموفرو الخدمات المحليون مواقع القرصنة الإلكترونية (مثل خدمات الدفع والإعلان) وأن تشجع التعاون بين أصحاب حق المؤلف لوقف هذا الدعم لمواقع القرصنة الإلكترونية. ويمكن كذلك أن تسنّ الحكومات قوانين ولوائح عالية المستوى تنص على "المسؤولية دون المسؤولية القانونية"، على غرار ما اعتمدته أوروبا في المادة 3.8 من توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن حق المؤلف[8]. وكذلك، يمكن أن تكلّف الحكومات وكالات إنفاذ القانون بالتعاون مع وسطاء الإنترنت وموفري الخدمات لتشجيعهم

[7] إن مستخدمي مواقع القرصنة الإلكترونية معرضون 28 مرة أكثر من غيرهم للبرمجيات الخبيثة. انظر تقرير تحالف المواطنين الرقميين " Digital Bait: How content theft sites and malware are exploited by cybercriminals to hack into internet users' computers and personal data." المتاح على الرابط:
https://media.gractions.com/314A5A5A9ABBBBC5E3BD824CF47C46EF4B9D3A76/0f03d298-aedf-49a5-84dc-9bf6a27d91ff.pdf، ديسمبر 2015.

[8] انظر التوجيه رقم EC/29/2001 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 22 مايو 2001 عن مواءمة بعض جوانب حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات، المتاح على الرابط:
http://eur lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:32001L0029:EN:HTML

على اعتماد تدابير طوعية لوقف التعامل مع مواقع القرصنة. ويشكل تعاون حكومة المملكة المتحدة مع وحدة شرطة جرائم الملكية الفكرية (PIPCU) مثالاً يُحتذى به.

13. وحين تُعتمد تدابير طوعية للحد من القرصنة على الإنترنت يكون الربح مشتركاً بين الحكومات والمواطنين بشكل عام. ومن جهة الحكومات، تؤدي التدابير الطوعية إلى الحد من مطالبات إنفاذ القانون بشأن أعمال القرصنة غير القانونية وربما إلى تدني الحاجة إلى التشريع واللوائح. بالإضافة إلى ذلك، وبما أن التدابير الطوعية تقلص غالباً الحاجة إلى المقاضاة، فهي تقلص أيضاً ضغط الطلبات على النظام القضائي. وأخيراً، ومع تقلص القرصنة على الإنترنت تنمو تجارة المصنفات المحمية بحق المؤلف المشروعة على الإنترنت[9] التي تدرّ ضرائب وفوائد مجاورة على الحكومات. أما بالنسبة للمستهلك، فيقلص الحد من القرصنة على الإنترنت أخطار البرمجيات الخبيثة والاعتداءات على الخصوصية.

خامساً. الخلاصة

14. لا توجد وصفة سحرية واحدة لوقف القرصنة على الإنترنت. ويبقى الإنفاذ الحريص للقانون والمقاضاة المدنية الهادفة وسيلتين حاسمتين لمعالجة الحالات الأكثر خطورة ولضمان وجود السوابق القانونية الضرورية. لكن نظراً إلى النطاق الواسع للقرصنة على الإنترنت، فلا بدّ من توفر مزيج من زيادة العروض الشرعية على الإنترنت وتدابير طوعية فعالة من أجل تخفيض المستويات الإجمالية للتعدي على الملكية الفكرية على الإنترنت. والتدابير الطوعية غير محصورة بالضرورة داخل الحدود الوطنية، وهي تتضمن القدرة اللازمة على التوسع لتوفر سبيلاً مستداماً للحد من سهولة القرصنة على الإنترنت وأرباحها. والتدابير الطوعية، خلافاً للقوانين واللوائح، قابلة للتكييف سريعاً من أجل مواجهة الأشكال المتغيرة من القرصنة على الإنترنت[10]. وعلاوة على ذلك، وكما بيّنت هذه الوثيقة، فإن التدابير الطوعية تُنتج سيناريو يربح فيه الجميع، لأنها لا تعود بالفائدة على أصحاب الحقوق فقط، بل كذلك على وسطاء الإنترنت وموفري الخدمات والحكومات ومستخدمي الإنترنت. وينبغي بالتالي أن تشجع الحكومات التدابير الطوعية كوسيلة مهمة لمواجهة آفة أعمال قرصنة حق المؤلف على الإنترنت غير القانونية.

[نهاية الوثيقة]

[9] انظر على سبيل المثال، الدراسة التي أجرتها جامعة كارنيجي ميلون التي كشفت أن حجب 19 موقع قرصنة في المملكة المتحدة أدى إلى زيادة الاستهلاك المشروع على الإنترنت " Website Blocking Revisited: The Effect of the UK November 2014 Blocks on Consumer Behavior" المتاحة على الرابط التالي: " https://techpolicyinstitute.org/wp-content/uploads/2016/04/UK-Blocking-2-0-2016-04-06-mds.pdf، أبريل 2016.

[10] عدّل كل من مواقع أمازون وإي بي وفيسبوك مؤخراً سياسيات/شروط خدماتها من أجل حظر بيع الأجهزة المحملة بواسطة تطبيقات مقرصنة تسهل البث التدفقي لمحتويات متعدية، والإعلان عنها. انظر الرابط: http://variety.com/2017/digital/news/facebook-bans-kodi-piracy-devices-1202445930/، مايو 2017. ونشأت هذه التغييرات من التبادل التعاوني المستمر بين أصحاب الحقوق والمنصات الثلاث العاملة على الإنترنت.